الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

من إعدادالطلبة: تحت إشراف الدكتور:

-مريخي فاطيمة- ذياب محمد

- مادي فـــارس

لجنة المناقشة:

د.علام عثمان	جامعة البويرة	رئيسا
د.ذياب محمد	جامعة البويرة	مشرفا
د.وادي عزالدين	جامعة البويرة	ممتحنا

السنةالجامعية: 2024/2023

شكــر وتقديـر

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات، تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور...

سطورا كثيرة تمر في الخيال، ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا....

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوة أخرى في غمار الحياة...

ونخص بجزيل الشكر والعرفان الأستاذ المشرف ذياب محمد الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة....

وإلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا، إلى من وقف علىاملنابروأعطى من حصيلة فكره لينيردربنا ...

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية....

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكاروالملعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم في ذلك، فلهم منا كل الشكر...

إهـــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك..
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك،ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...

نهدي هذا العمل

إلى من كللهما الله بالهيبة والوقار، إلى من علمانا العطاء بدون انتظار، إلى من نحمل اسميهما بكل افتخار و ستبقى كلماتهما نجوم نهتدي بها اليوم و غدا ، وإلى الأبد.

"والدينا العزيزين"

إلى ملاكينا في الحياة ، إلى معنى الحب و الحنان والتفاني ، إلى بسمتيّ الحياة و سرّيّ الوجود
إلى من كان دعائهما سرّ نجاحنا ، وحنانهما بلسم جراحنا ، إلى أغلى الحبايب ...

" أمهاتنا الحبيبات"

إلى الشريك في الحياة ، على دعمه المستمر و تشجيعه الذي لا ينضب...

"زوجي العزيز فارس"

إلى من عرفت معها معنى الحياة ، إلى الروح التي سكنت روحي...

"زوجتي العزيزة فاطيمة"

إلى المتربعين على عرش الأيام ، لابتسامتهم التي كانت تملأ حياتنا بالسعادة...

" إياد" ...."ريناد"...." آنية"

إلى الحب كل الحب....

"أخوتنا وأخو اتنا و أولادهم"

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل...إلى كل "عائلة مادي و مريخي"
إلى كافة " الأهل و الأصدقاء" على دعمهم لنا دائما و مشاركتنا اللحظات الجميلة ...

شكرنا الجزيل وامتناننا

***فارس ....فاطيمة*

مستخلص الدراسة:

هدفتالدراسةإلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي، أهميته والتعرف على أهم مؤشراته ومن ثم التطرق الى واقعه في الجزائرمع دراسة أهم التحديات التي تواجهه، والتركيزعلىأهميةالشمولالماليفيتحقيقالتنميةالمستدامةفيالجزائر ،فالشمولالماليىيعدمنالمواضيعالبارزةعلىالساحةالاقتصاديةخاصةبعدالأزمةالعالميةلسنة 2008

حيثأصبحتالمؤسساتالماليةوالبنوكتوليا هتماماكبيراللشمولالماليفيكلدولالعالممسايرةإلىمواضيعأخربكتعزيزقدراتوإمكانيةقطاعالمنشآتالصغيرةوالمتوسطةلحمايةاقتصادهاخاصةالعربيةباعتبارها هشةوبحاجةإلىحمايةدائمة،فقدهدفتالدراسةإلىالتعرفعلىالشمولالماليوأهميتهفيتحقيق التنميةالمستدامةفيالجزائر. النص يطرح أيضًا بعض الأسئلة المحورية حول مفهوم الشمول المالي وتطوره عالميًا، بالإضافة إلى التحديات التي قد تعترض تحقيقه.

الكلماتالمفتاحية :الشمولالمالي، الاستقرار المالي ، الخدمات المالية،التنميةالمستدامة،

Abstract :

The study aimed to present the most important concepts about financial inclusion and itsimportance, to identify its most important indicators, and then to address its reality in Algeria whilestudying the most important challenges and it study aims to focus on the importance of financial inclusion in . facing it achieving sustainable development in Algeria. Financial inclusion is one of the topics thatare prominent in the economic arena, especially after the global financial crisisof 2008. As the financialinstitutions and banks pay great attention to financialInclusion in all countries of theworld. Keeping pace with other issuessuch asenhancing the capabilities and capabilities ofthe small and medium enterprisessector to protect its Arab economy, especially as it isfragile and in need of permanent protection. The study aimed to identify financial inclusionand it's importance to achieve sustainable development in some Arab countries and inAlgeria.

Key words: financial inclusion, financial services, financial stability sustainable development

الفهرس

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحـة
الشكر	I
الإهداء	II
مستخلص الدراسة	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
فهرس الأشكال	IV
المقدمة	أ _ هـ
الفصل الأول : الإطار النظري للشمول المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الشمول المالي	03
المطلب الأول : نشأة و تطور الشمول المالي	03
المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي	05
المطلب الثالث : أهداف الشمول المالي	06
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي	09
المطلب الأول : أهمية الشمول المالي	09
المطلب الثاني : ركائز تعزيزُ الشمول المالي	10
المطلب الثالث : تحديات تحقيق الشمول المالي	14
المبحث الثالث : مكونات الشمول المالي، محققاته ومعوقاته	17
المطلب الأول : أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه	17
المطلب الثاني : مبادئ تحقيق الشمول المالي	20
المطلب الثالث : معوقات تحقيق الشمول المالي	22
خلاصة	25

الفهرس

الفصل الثاني : الشمول المالي و أثره على التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	27
المبحث الأول : مدخل الى التنمية المستدامة	28
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة	28
المطلب الثاني : أهداف و مبادئ التنميةٌ المستدامة	31
المطلب الثالث : أبعاد و مؤشرات قياٌس التنمية المستدامة	33
المبحث الثاني : التنميةٌ المستدامة في الجزائر	41
المطلب الأول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر	41
المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	48
المطلب الثالث : تحديات و آفاق التنميةٌ المستدامة في الجزائر	55
المبحث الثالث : واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنميةٌ المستدامة	60
المطلب الأول : استراتيجية الشمول المالي في الجزائر	60
المطلب الثاني : افاق التنمية المستدامة في الجزائر	61
المطلب الثالث : دراسة تجربة الجزائر في مجال الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	63
خلاصة	78
خاتمة	79
قائمة المراجع	83

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي	04
02	الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة	34
03	البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2005 الى 2009.	46
04	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014	48
05	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014	50
06	تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014	51
07	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014	52
08	ملكية الحسابات في مؤسسات بالنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر.	61
09	نسبة الإفراد البالغين فوق 15 سنة اللذين اقترضوا من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2014-2017-2020)	62
10	نسبة الادخار من المصاريف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين15 سنة فما فوق .	62

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ركائز تعزيز الشمول المالي	14
02	أبعاد الشمول المالي	19
03	مبادئ الشمول المالي	22
04	أهداف التنمية المستدامة	32
05	نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي2017	63
06	الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية	65
07	1.7 مليار شخص بالغ ليس لديهم حساب مصرفي	66
08	استخدام الحسابات المصرفية في المدفوعات الرقمية	69
09	حالة الادخار	70
10	حالة الاقتراض	71
11	الحصول على الأموال في الحالات الطارئة	72

المقدمة

المقدمة

يعد الشمول المالي من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات في مختلف الدول خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك لبيان دوره المساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يبرز موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة كقضية بارزة على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية والدولية بما في ذلك أجندة مجموعة العشرين G20 وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وقد زاد الاهتمام عالميا بموضوع الشمول المالي وكيفيات تحقيقه بعد الأزمة العالمية 2008، من خلال التزام السلطات الحكومية بتنفيذ سياسات تعمل على تعزيز وتسهيل و صول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية ، وتمكنهم منها مع توفير الخدمات المالية المبتكرة، وقد أدى التطور التكنولوجي إلى سرعة انتشار و سهولة الحصول عليها، فتغيرت الابتكارات المالية و المدفوعات الالكترونية و الخدمات عبر الهاتف و تطور الائتمان، وهذا من شأنه تحسين الشمول المالي و ذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يهدف الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية و المصرفية على عدد كبير من أفراد المجتمع خاصة الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، مما يستوجب ابتكار خدمات مالية بتكاليف ملائمة و منافسة، تعود بالنفع الكبير على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف وغيرهم من الجماعات المحرومة من أجل مساعدتهم في الوصول إلى مستوى معيشة مقبول نسبيا .

أولا: إشكاليـة الدراسـة.

انطلاقا مما سبق ذكره نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يؤدي الشمول المالي الى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وبغية التحكم في الموضوع والاجابة على الإشكالية المطروحة لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالاتي:

- ما هو الشمول المالي؟ وماهي أهم مؤشرات قياسه؟
- ما هي التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟

– هل يساهم الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الشمول المالي هو عملية تعميم الخدمات المالية للأفراد بأقلسعر وأقل جهد وتكمن أهميته في رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: يساهمالشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة: الشمول المالي لا يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر حيث يعاني الفرد من ضعف الثقافة المالية والمصرفية بالشكل المطلوب مما يكشف عن ضعف المستوى الشمول المالي في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة.

يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة والسلامة المالية وحماية المستهلك، بما يعود عليه بتحقيق المنفعة الشخصية ومن ثم تحقيق النفع العام للبلد، وذلك من خلال زيادة مقدرة القطاع المصرفي على جذب المدخرات وتعبئتها بالشكل الأمثل، مما سيؤدي الى تقديم خدمات تمويلية ومالية لمختلف فئات المجتمع.

رابعا: أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف دراستنا في النقاط الاتية الذكر:

– تبيان مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه؛

– تحديد المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق الشمول المالي؛

– إيضاح الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؛

– محاولة تحديد واقع الشمول المالي في الجزائر.

خامسا: أسباب الدراسة.

– الرغبة الشخصية في المعرفة والاطلاع على الموضوع كونه يتسم بنوع من الحداثة؛

– معرفة مدى مستوى تطبيق الشمول المالي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة؛

– طبيعة الموضوع تتناسب الى حد كبير مع التخصص الذي ندرسه.

سادسا:منهجية الدراسة.

سنعتمد في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي لكونه يتلاءم مع طبيعة الموضوع وذلك من أجل توضيح أهمية الشمول المالي والتنمية المستدامة، كما استعنا بأسلوب التحليل فيما يتعلق بدراسة وتحليل المؤشرات والبيانات المرتبطة بالشمول المالي في الجزائر.

سابعا: هيكل الدراسة

تم الاعتماد في دراستنا على فصلين ، إضافة إلى مقدمة عامة و خاتمة عامة.

جاء الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للشمول المالي، تناولنا فيه ثلاث مباحث ، في المبحث الأول قدمنا عموميات حول الشمول المالي وفي المبحث الثاني أساسيات حول الشمول المالي وفي المبحث الثالث تحدثنا عن مكونات الشمول المالي،محققاته ومعوقاته.

أما الفصل الثاني فعنوناه بالشمول المالي وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر، وقد قسمناه أيضا إلى ثلاث مباحث ،المبحث الأول كان مدخلا للتنمية المستدامة ، و المبحث الثاني حول التنمية المستدامة في الجزائر، و أخيرا المبحث الثالث واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

من بين الصعوبات التي واجهتنا في البحث هناك بعض العوائق الشخصية والتي تتعلق بالتزامات العمل بالإضافة الى الصعوبات التي تتعلق بالموضوع في حد ذاته منها حداثة الموضوع وقلة المراجع خاصة الكتب وأيضا التضارب في الأرقام .

تاسعا: الدراسات السابقة للموضوع.

في حدود علم الباحثين فقد تناول العديد من الباحثين الموضوع من نواحي مختلفة، مشكلة أساسا لانطلاق دراستنا الحالية، وسنقتصر على ذكر أهم هذه الدراسات والتي سنوردها على النحو التالي:

1. دراسة محمد طرشي، انساعد رضوان، عبوعمر 2019: هدفت الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في ظل الإصلاحات والتطورات المالية والمصرفية التي شهدها القطاع المالي في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة الى وجود عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي، والتي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية وإتاحتها لجميع فئات المجتمع، كما توصلا الباحثان الى نتيجة مفادها غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم للرفع من مستوى انتشار واستعمال الخدمات المالية.

2-نبيل بيوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03 ،2019: توصل الباحث إلى أن الدول العربية تبذل مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على الية السوق، وبهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفير الاطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات السوق.

3- دراسة صورية شنبي والسعيد بن لخضر سنة 2018، جامعة مسيلة بعنوان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: عالج الباحثان دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية والعلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وكذلك التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي حيث أن الخدمات المصرفية لها دور بارز في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة، كما ان ظهور العديد من الخدمات المبتكرة قد ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وسهل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة، مثل المعاملات والمدخرات والائتمان وغيرها من الخدمات المالية وبطريقة مستديمة ومسؤولة.

الفصل الأول:

الاطار النظري

للشمول المالي

الفصل الأول: الاطار النظري للشمول المالي

تمهيـــــد:

يعد موضوع الشمول المالي من بين المواضيع الهامة المتداولة في الآونة الأخيرة الأمر الذي أدى الى التطورات الحديثة في الخدمات المالية والتنظيمات الرقابية المتعلقة بها، بالإضافة إلى دور المؤسسات الرقابية في تعزيز الشمول المالي وزيادة الوعي بالخدمات المالية، حيث يشير مفهوم الشمول المالي إلى أهمية وصول الأفراد والشركات إلى خدمات مالية متنوعة ومناسبة بأسعار معقولة لتحقيق الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

حيث سوف نلقي الضوء في هذا الإطار على النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي.

المبحث الثالث: مكونات الشمول المالي،محققاته ومعوقاته.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

إن الشمول المالي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعمل على تعزيز المساواة في الفرص وتمكين الفقراء والنساء والشبابالتقدم التكنولوجي الذي يوفر فرصًا جديدة لتوفير الخدمات المالية وتحسين وتسهيل وصول الناس إليها، ولكن يجب تعزيز التثقيف المالي لدى الأفراد لضمان الاستفادة الكاملة من هذه الفرص،الأمر الذي جعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح حيث تم التطرق في هذا المبحث لتعريفه،نشأته وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتطورالشمول المالي

نشأ الشمول المالي بسبب حاجة الأفراد منخفضي الدخل للوصول إلى الخدمات المالية التي يمكنها أن تثري حياتهم المالية بشكل إيجابي. جذور الشمول المالي ظهرت في القروض الصغيرة ليشمل الخدمات المالية الأساسية التي تؤدي إلى بناء مستقبلًا ماليًا صحيًا للملايين في العالم.

في ثمانينيات القرن الماضي ولدت القروض الصغيرة على يد الاقتصادي محمد يونس،حيث قدم أول قروض بمبلغ 27 دولار أمريكي من جيبه لمجموعة من النساجات في بنجلادش، ثم أنشأ بنك الفقراء الذي يمنح قروضا صغيرة للفقراء بفوائد متصاعدة توسع الإقراض الأصغر من آسيا إلى مناطق أخرى خاصة في أمريكا اللاتينية، أغلب مقدمي خدمات الإقراض الأصغر هي منظمات غير حكومية غير ربحية من حيث الأصل. و في أوائل القرن العشرين أصبح مصطلح التمويل الأصغر يعكس التحول في فهم حاجة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، فهم يريدون ويحتاجون الخدمات المالية مثل المدخرات، والتأمين، وتأجير الأصول، وغير ذلك.[1]

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توافرها أو سبب عدم القدرة على امتلاكها، سيتم من خلال الجدول الموالي عرض أهم المحطات التي مر بها استخدام مصطلح الشمول المالي.

[1]- https://www.google.com/elearning.centre-univ-mila.dz/a2024

جدول 01: نشأة وتطور استخدام مصطلح الشمول المالي:

السنة	أهم الملامح والسمات
1993	– ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة " ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية.
1999	– استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008	– ازدياد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ; حيث التزمت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. – حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة. – تبني مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. – اعتبار البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع الفئات إليها ركيزة أمن أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك – إنشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالي (findex global) لأكثر من 140 دولة حول العالم. – تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (A F L).
2013	– إطلاق مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. – إطلاق العديد من المؤسسات العالية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء c) (GAP– ومؤسسة التمويل الدولية (I F C) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المصدر: .https://www.google.com/urll=https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي

الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهشمة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف.

كما يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها، ومن خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكلسليم.

أما من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية تعددت التعريفات حول الشمول المالي نذكر منها ما يلي:

* يعرف **البنك الدولي** الشمول المالي على أنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم والمتمثلة في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[1]

* أما **سلطة النقد الفلسطينية** فقد عرفته على أنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار المالي المناسبويشير الشمول المالي إلى حالة يتمكن فيها جميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من قنوات رسمية لتقديم الخدمة، وينطوي الوصول الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية لعملاء المحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم،

[1] – The world Bank « Global financial Development : Financial Inclusion ,2014,P21

وتشير عبارة المحرومين من الخدمات المالية إلى هؤلاء الذين لا يتمكنون من الوصول لهذه الخدمات أو المحرومين منها. [1]

*تعريف **مجموعة العشرين والتحالف العالمي** للشمول المالي: هو نفاذ كافة فئات المجتمع منها الميسورة إلى الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[2]

* وفي هذا الصدد، هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية،حيث أن الشمول المالي يمثل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية، فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات، فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم يختارون عدم استخدام خدمات مالية معينة، بينما قد يفتقر أشخاص كثيرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها المرتفعة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية، فالقضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يرجع سببه الى نقص الطلب عمى الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق تعيق وصول الأفراد والشركات الى هذه الخدمات المالية.

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمي للتنسيق والعمل ضمن آليات مشترك وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية جراء الشمول المالي، حيث يساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع من خلال قنوات الاقتصاد الرسمي، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد،لذا اتجهت العديد من الدول إلى وضع الشمول المالي كأحد الأهداف

[1]– بدرشحدةحمدان،ماجدأبودية، **"أثرالاشتمالالماليعلىالتنميةالاقتصاديةفيفلسطين** "،مجلةالاقتصادوالمالية،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير ،جامعةحسيبةبنبوعلي،الشلف،الجزائر ،المجلد04،العدد02،2018، ص179.

[2]– يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب،** – مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2019، ص 02.

الاستراتيجية التي يمكن أن يحقق العديد من الأهداف.[1] ومن هنا يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي:[1]

اولا. الأهدافالاجتماعية:

- يعتبرالقضاء علىالفقرالهدفالأساسيلمخططالشمولالمالي؛
- تحقيقسبلالعيشالمستدامة؛
- حصولالطبقةالأضعففيالمجتمععلىبعضالمالفيشكلقروضيمكنهمفيالبدءفيأعمالهمالخاصةأويمكنهمدعمتعليمهمالذييمكنهممنخلالهالمحافظةعلىمعيشتهموهكذايتحولالشمولالماليإلىازدهارللأسر التيتعانيمنالدخلالمنخفض.[2]

ثانيا. الأهدافالاقتصادية:

- تحقيقالنموالعادلفيمختلفالقطاعاتممايؤديإلىالحدمنالتفاوتمنحيثالدخل؛
- تعبئةالمدخراتفإذاتمتزويدالفئاتالفقيرةبالخدماتالمصرفيةيمكنتعبئةالمدخراتالتييمكنتجميعهاعادةفيمنازلهمبشكلفعاللتكوينرأسالمالونموالاقتصاد؛
- سوقأكبرللنظامالماليلتلبيةمتطلباتواحتياجاتالمجتمعهناكحاجةماسةلسوقأكبرللنظامالماليالذييفتحالطريقأمامالمستثمرينالجددفيالقطاعالماليوالذييمكنأنيؤديإلىنموالقطاعالمصرفيأيضا.

ثالثا. الأهداف السياسية:

- هناكبعضالأهدافالسياسيةالتييمكنتحقيقهامنخلالالشمولالماليعلىنطاقأوسعللطبقاتالدنيافيالمجتمعويمكنتوجيههابشكلفعالإلىدعمالبرامجالحكوميةالتيتدعمالاستقرارالسياسي؛

منخلالزيادةالوعيالماليفإذاكانالعميلمتعلماماليافإنهسيحققخياراتماليةأفضلحسبنوعالمنتجاتالماليةالتييمكنأنتلبياحتياجاتالأفرادويساعدفيتحسينالنموالكليللبلادوسيؤديإلىالوصوللللخدماتالماليةبتكلفةمعقولةإلىتحسينحياةالفقراء[1].

---

[1]_ نبيلبهاوري،عيادمعوشي، " **الشمولالماليكأداةلتحقيقالتنميةالمستدامة**"،ورقةبحثمقدمةضمنفعالياتالملتقىالعلميالوطنيحولصناعةالتكنولوجياالماليةودورهافيتعزيزالشمولالماليبالدولالعربية،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسييرجامعةيحيفارس،المدية،الجزائر،المنعقديوم 26سبتمبر 2019،ص ص 5-6.

المبحثالثاني :أساسياتحولالشمولالمالي

يعمل الشمول المالي على تقديم الخدمات المصرفية بمختلف انواعها ويمكنا الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، تم التطرق في هذا المبحث الى:أهمية الشمول المالي، ركائز تعزيزه والتحديات التي تواجه تحقيقه.

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي يعبر عن توفر وتوسع الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وتطورت فكرة الشمول المالي لتشمل أبعاد متعددة مثل سهولة الوصول للتمويل، والاستدامة المالية، والمنافسة بين مقدمي الخدمات المالية. كانت القياسات التقليدية تتمثل في نسبة المستخدمين للبنوك وحجم الودائع والقروض، لكن الآن هناك اهتمام بتقديم خدمات متنوعة مثل الادخار والاقتراض والتأمين وغيرها وتكمن أهميته في نقاط اهمها:

أولا:حمايـة المدخرات: حيث ان أغلب مدخرات الطبقة البسيطة مبالغ ضئيلة عندمايعمهم الشمول المالي فهذه المبالغ ستدخل تحت قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك

تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها منازلهم

البسيطة.

ثانيا: تحقيق التنمية الاجتماعية: من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساءللقيام بدورهم المنوط بهم في تنمية المجتمع وتحسين أوضاعهم الاقتصاديةوالاجتماعية.

[1]–بن ساسي سهير،بوطبخ نجود، دور **الصناعة التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020، ص 12.

ثالثا:الاستقرار المالي : حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمولالمالي ، حيث من غير المقبول أن تكون هناك فئة كبيرة في المجتمع مستبعده ،فيعمل الشمول المالي على الربط الرقمي والالكتروني أعداد كبيرة من المال.[1]

المطلب الثاني: ركائز تعزيز الشمول المالي

نظرا لما يشهده العالم اليوم من تطورات سريعة في شتى المجالات وظهور ما يعرف بالتحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، خاصة أن المجال البنكي والمالي تأثر بمختلف هذه التطورات والذي مست مختلف خدماته المالية فانتعزيزالشمولالماليتطلبتوفيرجملةمنالركائزنلخصهافيمايلي: [2]

أولا :دعمالبنيةالتحتيةالمالية:

يعدتوفيربنيةماليةتحتيةقويةلتلبيةمتطلباتالشمولالماليأحدأهمالركائزالأساسيةلتحقيقبيئةملائمةله،ويرتكزدعمالبنيةا لتحتيةالماليةعلىعدةنقاطأهمها:

1. **بيئةتنظيمية** :توفيربيئةقانونيةملائمةبمايدعممبدأالشمولالماليمنخلالإصداروتعديل الأنظمةوالتعليماتواللوائح.
2. **الانتشار** :تعزيزالانتشارالجغرافيمنخلالالتوسعفيشبكةفروعمقدميالخدماتالمالية،بالإضافة إلىإنشاءنقاطوصولإلىالخدماتالماليةمثلوكلاءالبنوك،خدماتالهاتفالبنكي،نقاطالبيع الصرافاتالآلية،خدماتالتأمينوالأوراقالماليةوغيرهاوفقالقوانينالدولة.
3. **تطويرنظمالدفعوالتسوية** :لتسهيلتنفيذالعملياتالماليةوتسويتهابينالمتعاملينفيالموعدالمناسب بمايضمناستمرارتقديمالخدماتالمالية.

[1] – World Bank, 2015, **The Little Data Book on Financial Inclusion**. Instituteof International Finance, 2015, Financial Inclusion: A Financial IndustryPerspective8)
http://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pdf

[2] – أسياسعدان،نصيرةمحاجبية،مرجعسبقذكره،ص ص748-750.

4. **الاستفادةمنالتطوراتالتكنولوجية** :العملعلىتطويروتحسينالاتصالوتبادلالمعلوماتمنخلال التوسعفيتقديمالخدماتالماليةالرقمية،وكذلكالدفععبرالهاتفالمحمول،وذلكلتيسيرالوصولإلى الخدماتالماليةبتكلفةأقلوفاعليةأعلى.
5. **توفيرقواعدبياناتشاملة** :العملعلىتفعيلدورمكاتبالاستعلامالائتماني،وإنشاءقواعدبيانات شاملةتتضمنسجلاتالبياناتالائتمانيةالتاريخيةللأفراد والمشروعاتالصغيرةوالمتوسطة،إضافةإلى قاعدةبياناتتسجيلالأصولالمنقولة .واتخاذمايلزممنإجراءات للتأكدمنحصولمقدميالخدمات والعملاء علىالمعلوماتالتييحتاجونهالضمانالشفافيةوحمايةحقوقكلمنهم.

ثانيا :حمايةالمستهلك:

يقصدبحمايةعملاء البنوكمايتمتطبيقهمنإجراءاتتستهدفالحدمنالمخاطرالتيقديتعرضلهاهؤلاء العملاءفيمجالتعاملهممعالبنوكمنخلالوضعالأطرالتنظيميةمنسياساتوإجراءات التيتكفلحصولهمعلىمختلف الخدماتالماليةفيإطارمتكاملمنالشفافيةوالإفصاحفيالتعاملالماليبمايضمنحصولهؤلاء العملاء على حقوقهمدونانتقاصوعدمالإضراربمصالحهم،ومساءلةمنيتجاوزتلكالأطرالتنظيمية .

وترتكزحمايةالمستهلكعلىعدةنقاطأهمها:

1. **المعاملةبعدلوالمساواة** :يتعينعلىالبنوكومنخلالجميعتعاملاتهامعالعملاء،مراعاةأنتتسم تعاملاتهابالعدلوالمساواةوالإنصافوالأمانةوأنتحرصعلىجعلهذاالمنهججزءامنقواعدالحكومة لديها،كمايتعينعليهاأنتعطيمزيدامنالاهتماموالعنايةوالرعايةالخاصةبالعملاء،محدوديالدخل والتعليموكبارالسنوذويالاحتياجاتالخاصة،دونتمييزبينالجنسين.
2. **الإفصاحوالشفافية** :يتعينعلىالبنوكأنتوفرلعملائهاجميعالمعلوماتالمتعلقةبالخدماتوالمنتجات التيتقدمهالهم،وعلىأنتتسمهذهالمعلوماتبالوضوحوسهولةالفهموالبساطةوالدقة،وبمايكفلاضطلاع العملاء علىالمزاياوالمخاطربشفافيةووضوحوعلىألايتحملالعملاء العناءفيسبيلالحصولعلىتلك المعلومات .
3. **السلوكالمهني** :يتعينعلىالبنوكأنتحرص علىممارسةوأداء عملهابأسلوبمهنيمسؤولوأخذهبعين الاعتبارلتحقيقأفضلمصلحةللعملاءفيكافةمراحل تعاملهممعالبنوكباعتبارهمسؤولعنحماية العميلفيماقدمإليهمنخدماتأومنتجاتبنكية.

4. **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي** :يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة والتي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغييرات في الأساليب الاحتيالية.
5. **معالجة شكاوى وتظلمات العملاء** :يتعين على البنوك إعطاء العناية الكافية لمعالجة تظلمات وشكاوى العملاء بطريقة عادلة وسريعة.

ثالثا :التثقيف المالي :

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطويرها، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك.

رابعا :تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي كافة احتياجات العملاء :

وذلك من خلال توفير ما يلي:[1]

1. رفع معدلات استخدام الهواتف الذكية بين المواطنين؛
2. انتشار البطاقات المسبقة الدفع بين المواطنين؛
3. زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع وإتاحة الخدمات المالية للمواطنين؛
4. حماية الأجور من خلال حسابات البنوك في القطاع العام والخاص؛
5. العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة واضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.
6. إدخال الفئات المحرومة من خلال الصرافة ضمن المنظومة البنكية، ويتيح مشروع الشمول المالي دفع الفواتير من خلال النقاط البيع الإلكترونية والهواتف الذكية وتعميم الخدمات المالية.

خامسا :تفعيل دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي:

[1]_نبيل بهاوري، عماد معوشي، **الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص4،5.

تحرصالبنوكالمركزيةعلىتحفيزالقطاعالمالي،خصوصاالبنوكوذلكبنشرالثقافةالماليةمعكيفيةتعزيزالشمولالماليف يإطارالتوسعفيشبكاتتقديمالخدماتالمالية،منخلالالتوسعفيشبكةفروعمقدميالخدماتالمالية والاهتمامبإنشاءفروعأومكاتبصغيرةلتمويلالمشاريعمتناهيةالصغر،معزيادةعددالصرافاتالآليةلإتاحة الخدماتالمصرفيةوتوفرهابينطبقاتالمجتمع،معتطويرنظمالدفعوالتسوية،مستخدمةفيذلكالاتصالاتلتقديمالخدما تالرقميةعنطريقالدفععبرالهاتفالمحمولويتطلبذلكتقديمبياناتشاملةتتضمنسجلاتالبيانات الائتمانيةالتاريخيةللأفرادوالشركاتالصغيرة المتوسطة،إضافةإلىقاعدةبيانات، ويمكنتلخيصدورالبنكالمركزيفيالنقاطالجوهريةالتالية:

وضعقواعدوتشريعاتهدفهاتيسيرإجراءاتالمعاملاتالمصرفيةبكافةأشكالها،وتقليلالعقباتعلىجانبيالعرض والطلبلضمانوصولالخدماتالماليةلمستخدميها؛

العملعلىتقنينالقنواتالغيررسميةواخضاعهالرقابةواشرافالبنوكالمركزية؛

العملعلىتشجيعإنشاءوتطويرقنواتبديلةللخدماتالماليةالتقليدية،وذلكباستخداماتالتكنولوجياالحديثة

وتحسينالبنيةالتحتيةالماليةمنخلالإنشاءمكاتبالاستعلاماتالائتمانيوتطويرنظمالدفعوالتسويةوالوساطةا لمالية؛

تحفيزالقطاعالماليعلىنشرالثقافةالمالية.

سادسا :تشجيعالابتكارات المالية (صناعةالتكنولوجياالمالية)

قدمتقاعدةبياناتالمؤشرالعالميللشمولالماليمنذتأسيسهاعام 2011 ،رؤىوأفكارحولطرقزيادةالشمول الماليللخدمات،حيثيتميزإصدارعام 2017 لأولمرةباحتوائهعلىبياناتعنملكية الهواتفالمحمولة والاتصالبالأنترنيت .فامتلاكهاتفمحمولبسيطيمكنأنيتيحإمكانيةالحصولعلى الحساباتالماليةالمستخدمةعبرالهاتفالمحمولوغيرهامنالخدماتالمالية،كمايؤديالاتصالبالأنترنيتإلىتوسيعنطاقالفرصا لمتاحة،ويمكنلهذه التقنياتأنتساعدفيالتغلبعلىالحواجزالتييقولالبالغونغيرالمالكونلحساباتمصرفيةأنهاتمنعهممنالحصولعلىالخدماتالمالية ،حيثتزيلالهواتفالمحمولةالحاجةإلىالسفرلمسافاتطويلةللوصولللخدماتالماليةمنخلالخفضتكلفةتقديمالخدماتالماليو هذاهومايصطلحعليهبالابتكاراتالمالية،وقدعرفتأنها " : ابتكاراتيتمتوظيفهافيمجالالخدماتالماليةالتقليديةبهدفتحسينوعياتهاوإمكانيةالوصولإليهامنقبلعددكبيرمن

الأفرادوالمؤسسات،والتييتمتقديمهامنخلالالبنوكوالمؤسساتالماليةالأخربوالشركاتالناشئةفيمجالتكنولوجياالمعلوما ت،والاتصالاتوتتميزبسرعةوسهولةالوصولإليهاوانخفاضتكلفتهافضلاعنتأثيرهاالإيجابيعلىالأسواقوالمؤسساتالماليـ ة".التيتعتبرأهمأدواتالتحليلالاستراتيجيالتيتتكونمن العواملالداخلية.

الشكل رقم01: ركائز تعزيز الشمول المالي

المصدر: جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد04، العدد 02، الجزائر،2021، ص 278.

المطلب الثالث: تحديات تحقيق الشمول المالي

يواجه تحقيق الشمول المالي سواء على الصعيد الوطني او العالمي العديد من العقبات والمشكلات التي سنحاول التفصيل فيها.

أولا: التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي

صرحت مجموعة الممارسات العمالية المعينة بالتمويل والأسواق FMGPعام 2017 أنه اعتبار من حزيران يونيو ،2016 بلغت عمليات التنزيل النشطة لدعم السلطات الوطنية من أجل تحسين الشمول المالي 4 بليون دولار من الالتزامات، وهناك بليون دولار آخر قيد الإعداد، كما قامت مجموعة FMGP بتطوير إرشاداتجديدة وأدوات تشخيصية وبيانات وبحوث لتمكين أطر السياسات الوطنية والتنظيمية

والشرفية الفعالة،حزيران/يونيه ،2012 وصل إلى أكثر من 70 مليون شخص ومشاريع متناهية الصغر، ومشاريع صغيرة ومتوسطةالحجم تقدم خدمات مالية .[1]

ومن خلال التحديد السابع عشر لموارد صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان أشد فقرا –المؤسسة الدولية للتنمية IDA–، التزامات مجموعة البنك الدولي بدعم مالا يقل عن 10 بلدان منالمؤسسة الدولية للتنمية في تحقيق الالتزامات والأهداف الوطنية في مجال الشمول المالي، وهو ماتم الوفاء به وتجاوزهولما كان الطلب يتجاوز الهدف الأصلي، فقد تم تحديد مجموعة 16 بلد من البلدان الأعضاء في المؤسسة الدوليةللتنمية، تسعة منها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لدعم مجموعة البنك الدولي للمساعدة في الوفاء بالالتزامات الوطنية المتعلقة بالوصول إلى الموارد المالية وإدماجها، أصبح لدى أحد عشرة بلدا من هذه البلدانالستة عشرة الآن مشاريع جديدة أو موسعة في إطار مجموعة البنك الدولي للحصول على الموارد المالية وإدماجها،وتشمل هذه المشاريع برامج شاملة للدعم التقني والمعرفي لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التضمين المالي الوطني، فضلا عن دعم الإصلاحات التمويلية والاستثمار في خدمات الدفع المبتكرة والتمويل الرقمي والتمويل الصغير،المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل المسؤول والمجالات ذات الصلة. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراعالاستثماري للقطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي على تعزيز الشمول المالي من خلال مشاركتها معالمؤسسات المالية والوسطاء. كما تعمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي شراكة عالمية تضم 34 منظمةزائدة في البنك الدولي، على النهوض بالشمول المالي من خلال تنمية الأسواق المسؤولة والدعوة إلى زيادة فرصحصول الفقراء على الخدمات المالية.[2]

ثانيا: الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي

أصبح تعزيز فرص الحصول على التمويل والشمول المالي من المجالات الهامة التي تحظى بتركيز واهتمام صانعيالسياسات العالمية منذ العقد الماضي، وبروزه كواحد من أهم بنود أجندة الأعمال في منتديات المناقشة الدوليةوالمحلية وهدف رئيسي للعديد من المنظمات الدولية على رأس هذه المنتديات نجد

[1]– بوقرة إيمان، **واقع وآفاق الشمول المالي في الأردن**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد21 ،2018، ص 06.

[2]– بوقرة ايمان،مرجع سابق، ص 07.

الاجتماع الذي يعقد سنويا منطرف مجموعة 624 محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية 24 دولة نامية وناشئة، إلى جانب صندوق النقد الدوليلمناقشة الموضوعات التي تؤثر على الشمول المالي. كانت دورة أفريل 2019 لتسليط الضوء على الكيفية التييمكن بها للخدمات المالية الرقمية والتكنولوجية المالية زيادة وصول المرأة إلى خدمات مالية عالية الجودة، وبأسعار معقولة، لاسيما في الدول النامية، كرست العديد من المؤسسات التنمية الرئيسية مثل : البنك الدولي، وصندوقالنقد الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية....، الكثير منالتمويل والأنشطة البحثية من أجل تعزيز الشمول المالي، وإيجاد طرق لزيادة عدد الأشخاص الذين يتعاملون ومع البنوك والمؤسسات المالية.[1]

المبحث الثالث: مكونات الشمول المالي،محققاته ومعوقاته

معتزايدالاهتمامالعالميبتوسيعنطاقالشمولالمالي،وخلقالتحالفاتبينالهيئاتوالمؤسساتالماليةالعالميةللتنسيقوالعملضمن آلياتمشتركةوموحدة،تتناسبالمنافعالمتأتيةجراءالشمولالمالي،حيثيساعدعلىوصولالخدماتالماليةلكافةفئاتالمجتمعمن خلالقنواتالاقتصادالرسمي،ممايسهمفيتحسينمستوىمعيشةالأفراد،لذااتجهتالعديدمنالدولإلىوضع الشمولالماليكأحدالأهدافالاستراتيجيةومنهنايمكنتحديدمكونات الشمولالماليفيمايلي:

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

أولا: أبعاد الشمول المالي

لقدتعددتأبعادالشمولالماليحسبالمنظورالذيتبنتهكلدراسة،وذلكللتعرفعلىكيفيةتقديمالخدماتالمصرفيةبأنواعهاالمختلفة للعملاءفيكافةالبنوك، حيثيشير " **klapper& kunt** "فيدراستهمابأنأبعادالشمولالماليحسبمنهجيةالبنكالدوليهي عمليةاستخداماتالحساباتالمصرفية،الادخار ، الاقتراض،المدفوعاتوالتأمين،وفيمؤتمر دافوسفيعام2012تممناقشةأبعادالشمولالمالي، حيثقامتحالفالشمولالماليAFI

[1]– بسبع عبد القادر طهراوي، دومة علي، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤتمر العالمي للشمول المالي** 2017،المؤتمر العالمي الدولي الثاني: التحويل الرقمي واثاره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا،2021، ص ص 06-07.

حيثيعملأربطةلبياناتالشمولالمالي،وتمالتوصلإلىأنالشمولالماليلهثلاثةأبعادرئيسيةوهيسهولةالوصولإلىالخدماتالمال ية،استخداماالخدماتالمالية،وتعزيزجودةالخدماتالمالية[1]، ويمكنتوضيحهاكمايلي:

1. **الوصوللخدماتالمالية:**

يشيربعدالوصولإلىالخدماتالماليةإلىالقدرةعلىاستخداماالخدماتالماليةمنالمؤسساتالرسمية،حيثيتطلبتحديدم ستوياتالوصولإلىتحديدوتحميلالعوائقالمحتملةلفتحواستخدامحسابمصرفيمثلالتكلفةوالقربمننقاطالخدماتال مصرفية،كمايمكنالحصولعلىبياناتتتعلقبإمكانيةالوصول

للخدماتالماليةمنخلالالمعلوماتالتيتقدمهاالمؤسساتالمالية،وتكمنمؤشراتقياسبعدالوصولإلىالخدماتالماليةفي النقاطالتالية:

- عددنقاطالوصوللكل 10000 منالأشخاصالبالغينعلىالمستوىالوطنيمجزأةحسبنوع الوحدةالإدارية؛
- عددأجهزةالصرافالآليلكل 1000 كيلومترمربع؛
- حساباتالنقودالالكترونية؛
- مدىالترابطبينقاطتقديمالخدمة؛
- النسبةالمئويةلإجماليالسكانالذينيعيشونفيالوحداتالإداريةبنقطةوصولواحدةعلىالأقل.

تعتبر

هذهالمؤشراتالتقليديةلقياسالوصوللخدماتالماليةغيروافيةحاليا،فالتكنولوجياالجديدةالتيتماعتمادهافيالقطاعال مصرفيتتجاوزالوصولالمصرفيالتقليديالذييقاسبعددالفروعوأجهزةالصرافالآلي،فقدفتحت التطورات المصرفيةالجديدةعبر

الهاتفالمحمولواستخدامخدماتماليةجديدةعبرالأنترنتبابجديدعلىالخدماتالماليةالرسميةوالتييتماستخدامهافيظرو فمعينةكالتغلبعلىعائقالمسافةللوصولإلىالخدماتالمالية،كماتلعبالمراسلاتالمصرفيةأيضادوراهاماًفيتحسينمشكلة الوصوللخدماتالمصرفيةحيثأنالتكنولوجياوالمراسلاتالمصرفيةأدتإلىاتساعكبيرلفرصالوصولالماديللخدماتالمال ي.

[1]– أسماء سفاري وأسيا بن داية، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي:** دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي"خزارتك"، المجلد 11، العدد1 ،2021، ص 75.

2. **استخداماالخدماتالمالية:**يشيربعداستخداماالخدماتالماليةإلىمداستخداماالعملاءللخدماتالماليةالمقدمةبوا سطةمؤسساتالقطاعالمصرفي،منخلالتحديدمداستخداماالخدماتالماليةالذييتطلبجمعبياناتحولمدىانتظاما لاستخدامعبرفترةزمنيةمعينة،وتكمنمؤشراتهذاالبعدفي:
   - نسبةالبالغينالذينلديهمنوعواحدعمىالأقلكحسابائتمانمنتظم؛
   - عددحملةسياسةالتأمينلكل 1000 منالبالغين؛
   - عددمعاملاتالتجزئةغيرالنقديةلمفردالواحد؛
   - عددمعاملاتالدفععبرالهاتف؛
   - نسبةالبالغينالذينيستخدمونحسابىبنكيبشكلدائم؛
   - نسبةالمحتفظينبحسابىبنكيخلالسنةمضت؛
   - نسبةالبالغينالذينيتلقونتحويلاتماليةمحليةأودولية؛
   - نسبةالشركاتالمتوسطةأوالصغيرةالتيلديهاحساباترسميةمالية؛
   - عددالشركاتالصغيرةوالمتوسطةالتيلديهاحساباتودائع؛
   - عددالشركاتالصغيرةوالمتوسطةالتيلديهاقروضقائمة.
3. **جودةالخدماتالمالية:**تعتبرعمليةوضعمؤشراتلقياسبعدالجودةهوتحديفيحدذاته،حيثأنهعلىمدىالسنواتالما ضيةانتقلمفهومالشمولالماليإلىجدولأعمالالدولالنامية،حيثكانلابدمنتحسينالوصولإلىالخدماتالمالية،حيثيعتبر عدمالوصولللخدماتالماليةمشكلةويختلفبحسبالبلدونوعالخدماتالمالية،ومع ذلكفإنضمانجودةالخدماتالماليةالمقدمةيعتبرتحديا،حيثيتطلبمنالمنتمينذويالعلاقةاتخاذإجراءاتتستندإلىأد لةواضحةفيمايخصجودةالخدماتالماليةالمقدمة،ويعتبربعدالجودةللشمولالماليبعداغيرواضح،حيثيوجدالعد يدمنالعواملالتيتؤثرعلىجودةونوعيةالخدماتالماليةمثلتكلفةالخدمات،وعيالمستهلك،فعاليةآليةالتعويض،با لإضافةإلىخدماتحمايةالمستهلكوالكفالةالمالية،وشفافيةالمنافسةفيالسوقبالإضافةالى عواملغيرملموسةمثلثقةالمستهلك.[1]

[1]– مليسة طهير، **أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر** –دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أمالبواقي، الجزائر، ص 19.

الشكل رقم02: أبعادالشمولالمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا: مؤشرات قياس الشمول المالي.

وقدوضعتحالفالشمولالماليمجموعةمنالمؤشراتلقياسبعدالجودةوالتيتمتوضيحيكالتالي :

1. **القدرةعلىتحملالتكاليف** :ونقصدبهمدىتكلفةالاحتفاظبالحسابالبنكيوخاصةلذويالدخلالمنخفض؛
2. **الشفافية** :يلعبالوصولإلىالمعلوماتدورا حاسمافيالشمولالمالي،حيثيجبعلىمقدميالخدماتالماليةأنيضمنواحصولجميعالعملاء علىمعلوماتذاتصلةبال خدماتالماليةلتمكينهممناتخاذقراراترسميةبشأناستخداماالخدماتالمالية،ويجبالتأكدمنسلامةووضوح هذهالمعلوماتحيثتكونرسميةوخاليةمنأخطاءاللغة؛
3. **الراحةوالسيولة** :يقيسهذاالمؤشروجهةنظرالعملاءحولسيولةالوصولوالراحة فياستخداماالخدماتالمالية؛
4. **حمايةالمستهلك** :ينظرهذاالمؤشرفيالقوانينوالأنظمةالمصممةلضمانحقوقالمستهلك وحمايتهاومنعالشركاتمنالحصولعلىمزايا غيرعادلةعنطريقالاحتيالوالممارساتغير العادلة؛
5. **التثقيفالمالي** :ويقيسالمعارفالأساسيةالماليةوقدرةالمستخدمينعلىالتخطيطوموازنة دخلهم؛
6. **المديونيةأوالسلوكالمالي** :وهيسمةهامةللتعاملفيالنظامالمالي،ومنالضروريمعرفة
7. كيفيتأخرالمقترضينبالسدادضمنفترةزمنيةمعينة؛

8. **العوائقالائتمانية** :الشمولالماليلايشملفقطاستخداماالخدماتالماليةولكنه يمنحأيضاالعملاءالقدرةعلىاختيارالخدماتوالمنتجاتالماليةضمنمجموعةمنالخيارات.

المطلبالثاني:مبادئتحقيق الشمول المالي.

اعتمدقادةدولمجموعةالعشرين G20 فيقمة" تورنتو " المنعقدةفييونيو 2010 تسعةمبادئللاستثمارالماليالقائمعلىالإبداعوالابتكار ،ويستخدمهذهالمبادئمنقبلالدولفياستراتيجياتهاالوطنيةللاشتما لالمالي،ويستخدمرسمياًمنقبلهيئاتوضعالمعايير .

يقصدبالنفاذإلىالخدماتالماليةتحسينانفاذالشرائحالفقيرةمنالسكانللخدمات المالية في إطار انتشار الأمن والسلم للابتكارات المالية الحديثة، وفي هذا السياق تبنت (مجموعة العشرين) جملة من المبادئ والتوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص النفاذ نحو 2.7 مليار نسمة من سكان العالم للخد ماتالمالية،وتهدفهذهالمبادئإلىتبنيسياساتتمكنمنتكوينبيئةتنظيميةتساعدعلىتسهيلالنفاذالشاملللخدماتالمبتكرةلكافة شرائحالمجتمعبمافيهاالفئات الفقيرةوالمحرومةمنهذهالخدماتالمالية،[1] تتمثلفي:

القيادة :وجودالتزامنالحكوميواسعالنطاقيعملعلىتشجيعالنفاذالشاملمنأجلالمساعدةفيالتخفيفمنحدةالفقر.

التنوع :تطبيقالسياساتالتيتشجععلىالتنافسوتقديمالحوافزالمناسبةلتوفيرالخدماتالماليةالمتنوعةبأسعار معقولة،مثلخدماتالإبداعوالائتمانوالدفعوالتحويلاتوالتأمين،فيظلوجودعددكبيرمتنوعمنمقدميتلكالخدمات.

التطوير :

استخداماالتكنولوجياوالأدواتالمؤسسيةالمتطورةاللازمةلتوسيعالنفاذللنظامالمالي،معالإشارةإلىمواطنالضعفالمتواجد ةفيالبنيةالتحتية.

الحماية :وجودمفهومشاملللحمايةالمستهلكفيإطارالقواعدالمتعارفعليهامنجهةالحكومةومقدميالخدمةوالمستهلكين.

التمكين :العملعلىمحوالأميةالماليةللأفراد،للاستفادةمنالخدماتالماليةعلىنطاقواسع.

التعاون :

خلقالبيئةالمؤسسيةالمواتيةلنشرالخدماتالماليةفيإطارواضحمنالمساءلةوالمحاسبةالحكومية،والعملأيضاعلىتشجيع الشراكةوالتشاوربينالحكومةوالقطاعاتالمالية.

[1] –CGAP; White Paper; Oct; 2011; P51

المعرفة :

الاستفادةمنقواعدالبياناتالمحسنةمنأجلاستخداماالسياسةالقائمةعلىالأدلةوتقييمالأداءومدىالتقدمفيالإنجازوغيرهامن الأدوات.

الشكل رقم 03: مبادئ الشمول المالي

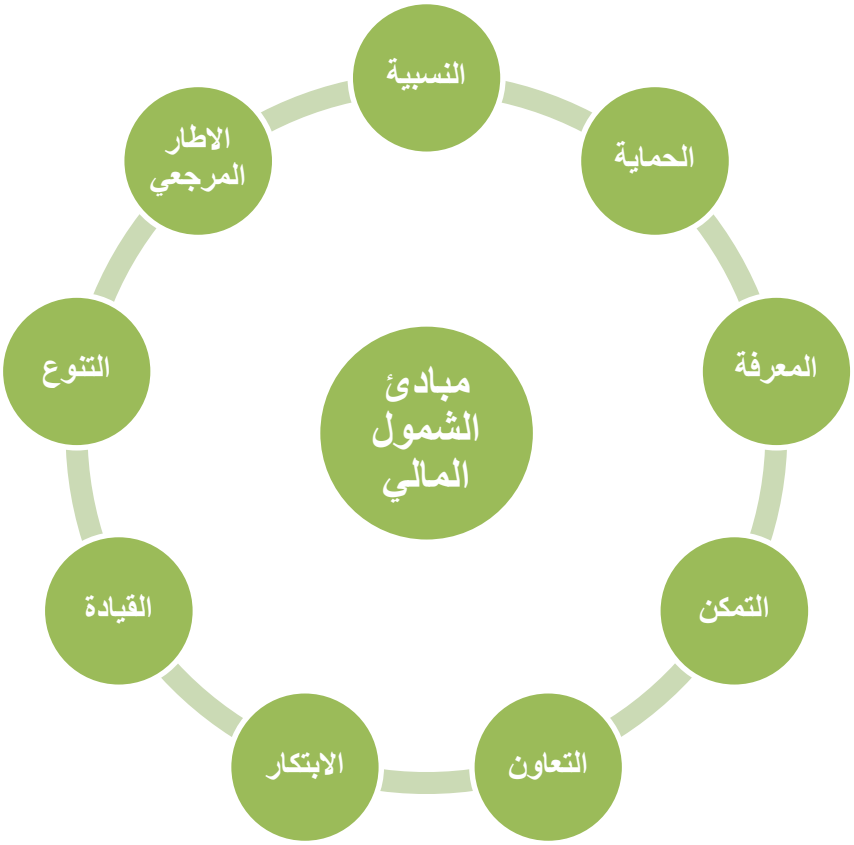

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: معوقات الشمول المالي

هناك العديد من المعوقات التي تقف حاجز أمام انتشار وتقديم كافة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع وهذه المعوقات قد تكون من جانب المؤسسات مقدمة الخدمة فتسمى في هذه الحالة معوقات العرض

(عرض الخدمة) أو قد تكون من جانب المستهلكين طالبي الخدمات فنطلق عليها معوقات الطلب (طلب الخدمة).

أولا: معوقات العرض.

دائما ما تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق اكبر ربح ممكن من خلال تقديم خدماتها المختلفة، وفى سبيل تحقيقها لهذا الهدف تعمل على جذب العملاء أكثر(أصحاب الدخول المرتفعة ذويالملاءة المالية) لأنهم يحققون لهم أرباحاً مرتفعة، وعلى النقيض تهرب تلك المؤسسات من التعامل مع أصحاب الدخول المتدنية لأنهم يحققون لهم أرباح متدنية، وفيما يخص التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية الرسمية، نجد أن هناك ضعف كبير في فروع تلك المؤسسات في المناطق النائية وبالقرب من أصحاب الدخول البسيطة، وبالتالي هذه الطوائف التي تتوافر لهم التسهيلات والخدمات المالية في النطاق الجغرافي لهم مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية. وان حدث وتمكن أصحاب الدخول البسيطة الوصول للمؤسسات المالية الرسمية سيواجه هذه الطائفة عائق جوهري ويتمثل في عدم ملائمة المنتجات المالية لتلك المؤسسات مع متطلبات تلك الطبقة البسيطة من ذوي الدخل المنخفض، وعدم الملائمة قد يتمثل في (تكلفة التمويل، أو شروطه أو أنظمة إجراءات السداد)، وغياب مفهوم العائد الاجتماعي لدى أغلب المؤسسات المالية جعلتها تغيب عن ساحة محدودي الدخل أو أصحاب الدخول المتدنية وأصحاب المشروعات الصغيرة لضعف العائد المادي، وهذا غير حقيقي لأن هناك مشاريع صغيرة ومتوسطة ريادية ذات عائد مادي كبير.

ثانيا: معوقات الطلب.

قد يكون المقصود الخدمات المالية ارجع لمستهلكي الخدمات المالية (طالب الخدمة) وليس مقدمها فقط (المؤسسات المالية)، فالجهل وعدم المعرفة من جانب فئة في المجتمع بطبيعة الخدمات المالية ووظائف المؤسسات المالية فضلا عن الوصول إلى المؤسسات المالية، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني كبيرة عدم المقدرةوعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول، وقد يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات الرسمية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود العديد من الفوائد سواء من حيث التكاليف أو الثقة أو الراحة.هناك فئة من المستهلكون قد يكون من ضمن المعوقات من جانب الطلب اقتصادياً ، وليس لديهم

الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج، وحتى السكان غير نشطين من لديه نشاط اقتصادي يتعامل بشكل كامل بالاقتصاد النقدي ، أي أنهم يستخدمون النقد والأصول المالية كالذهب أو الأسهم أو تقديم القروض النقدية، أو أخذها بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال لتلبية احتياجاتهم المالية ، ولكن هذه الطريقة غير آمنة ومكلفة ومعقدة الاستخدام وتوفر موارد محدودة في حالة حدوث أي مشكلة سواء عجز أو مشكلة اقتصادية تتعلق بالمشروع، وطبقاً لتقارير ودراسات البنك الدولي فإن الوصول إلى التمويل في اللحظات الحرجة له أثر في تحديد قدرة الأسرة على الخروج من الفقر أو عدم الرجوع إليه، وحيث أن النظام المصرفي الحالي يسعى إلى أن تكون كافة تعاملاته الكترونية رقمية لأن تكلفتها بالنسبة للمؤسسة ضئيلة أما التعامل النقدي مكلف للبنوك من حيث تكلفة شركات المرافق المرتبطة به من نقل وتخزين. [1]

[1] –OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFESurvey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & EducationRussia Trust Fund, Paris, 2013, p 36.

خلاصةالفصلالأول:

إنللشمولالماليأهمية
كبيرةحيثأنهيساهمفيإيصالكافةالخدماتالماليةلجميعأفرادالمجتمعبتكلفةمعقولةوضماناستمراريتهاكمايهدفإلىالحدمنا لفقروذلكلتحقيقالتنميةالاقتصادية،وقدحازعلىاهتماماالعديدمنالدوللقدرتهعلىمعالجةالعديدمنالمشكلاتفضلاعنمساه متهالكبيرةفيتحقيقالاستقرارالماليوالاقتصاديإلاأنناجدأنهناكبعضالدوللاتزالفيهانسبالشمولمتدنية،الأمرالذيدعيإلىض رورةتطويراستراتيجياتمتميزةوابتكارآلياتجديدةتساهمفيتطويرالشمولالماليوتوفربنيةتحتيةاللازمةلتعزيزه.

فالشمول المالي يشير إلى الجهود المبذولة لإتاحة الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر تقليديًا إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية والتمويلية. يهدف الشمول المالي إلى تمكين الأفراد من الحصول على حسابات بنكية، وخدمات الدفع الإلكتروني، والتمويل، والتأمين، وغيرها من الخدمات المالية الضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

تشمل فوائد الشمول المالي على تحسين مستوى المعيشة :يسهم في تقليل الفقر عن طريق تمكين الأفراد من الادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل وكذا تعزيز الاقتصاد المحلي :يساهم في نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد، وزيادة الشفافية حيث يحد من الاقتصاد غير الرسمي ويزيد من الشفافية المالية كما يؤدي التنوع المالي حيث يتيح مجموعة واسعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات مختلفة.

لتحقيق الشمول المالي، يجب معالجة العديد من التحديات مثل تحسين البنية التحتية الرقمية، وزيادة الوعي المالي بين الأفراد، وتطوير سياسات تنظيمية ملائمة.

الفصل الثاني:

الشمول المالي واثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

استحوذموضوعالتنميةالمستدامةاهتماماالعالمخلالالعشرينسنةالمنصرمة،فعقدتمنأجلهاالقمموالمنتدياتالعالمية،ونت يجةلهذاالاستحواذ،أصبحتالتنميةالمستدامةمطلباأساسياًلتحقيقالعدالةوالإنصافبينتوزيعمكاسبالتنميةوالثرواتبينالأج يالالمختلفةلشعوبالمعمرةالمختلفة

لقدأصبحمصطلحالتنميةالمستدامةيتداولفيمختلفالأوساط،إلاأنهيلاحظأناعتمادهوتطبيقهيختلفمنوسطإلىآخر،أنلك لواحدمنهامعاييرتحليلخاصةبهبحيثيحللكلوسطالمفهوموالمبدأوفقمايسمحلهبالإجابةعنالأسئلةالخاصةبه.كماأنه صطلحالتنميةالمستدامةيأخذمفاهيممختلفةحسبالوسطالذييستعمله.

لقدسارتالعديدمنالدولفيركبالتنميةالمستدامةومنهاالجزائرالتيقامتبعدةمحاولاتلاسيمافيالسنواتالأخيرةوالتيكانتتهدففيه جملهاإلىرفعمستوىالمعيشةللفردالجزائري وخلق استقرار اقتصاديوتحسينتنافسيةالاقتصادية

منخلالهذاالفصلسنحاولالتطرقإلىكلمن:

– مفاهيمعامةحولالتنميةالمستدامةوكذاتجربة الجزائر في مجال الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار سلطنا الضوء على بعض النقاط أهمها:

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الشمولي المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعيةوالاقتصاديةالتي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يكون فيه كل مناستغلال الموارد،توجيه الاستثمارات، توجيه التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في انسجام لتعزيز الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يتكوناصطلاحالتنميةالمستدامةمنلفظتينهما :

التنميةوالمستدامة،ومنهقبلأننتطرقلمفهومالتنميةالمستدامةسنتطرقإلى:

1. ***التنميةلغة:**التنميةفياللغةمصدرمنالفعلنمي،يقال :أنميتالشيءونميتهوجعلتهناميا.
2. ***التنميةاصطلاحا:**يقصدبالتنميةالازدهاروالتكاثروالزيادةوالرفاهية،التنميةسياقحركييؤديإلى الانتقالمن وضعسابقغيرمرضإلىوضعلاحقيستجيببكيفيةمرضيةإلىحاجاتوطموحات الشخصوالجماعة.[1]
3. ***منالمنظورالإسلامي:**قداشتملتالشريعةالإسلاميةعلىالعديدمنالأحكاماالتيتعكسبشكلمباشروغيرمباشردلا لاتالاستدامةبأبعادهاالمختلفةومنبينها:[2]

ضرورةالمحافظةعلىالمواردوالحيلولةدونااستنزافها هذاواجبدينيمصادقالقولهتعالى:

"ولاتفسدوافيالأرضبعدإصلاحها"*، قولهتعالى: "ولاتبغالفسادفيالأرضإناللهلايحبالمفسدين".

4. *تعرفالتنميةالمستدامةعلىأنهاالعمليةالتييتممنخلالهاالانتقالمنحالةالتخلفإلىحالةالتقدم،وذلكيقتضيإحداثت غييرفيالهياكلالاقتصادية،ومنثمإحداثزيادةالطاقة الإنتاجية للمواردالاقتصادية.[1]

---

[1]– فتيحةقشور ،عبدالقادرسوفي، " **دورالوقففيالتنميةالمستدامة**"،المؤتمرالعلميالدوليالثانيحولدورالتمويلالإسلاميغيرالربحيفيتحقيقالتنميةالمستدامة،جامعةسعددحلببالبليدة،الجزائر ، يومي20–21 ماي 2013، ص03.

[2]– محمدعبدالقادرالفقي،**ركائزالتنميةالمستدامةوحمايةالبيئةفيالسنةالمطهرة**،الندوةالعلميةالثالثةللحديث الشريف،كليةالدراساتالعربيةوالإسلامية،دبي،2007 ،ص8 .

ثانيا: تطور مفهوم التنمية المستدامة في القرن العشرين

ظهراصطلاحالتنميةالمستدامةضمنإطارالأممالمتحدةلمحاولةالتوفيقبينوجهاتالنظرالمختلفةللدولالمصنعةوالدولالنا ميةحولالأهميةللاهتمامبالجانبالبيئيوذلكضمنسياستهاالاقتصاديةومعأن الفكرةتمتالإشارةإليهاخلالإعلانستوكهولمإلاأنتقريربورتلاندسنة 1987 جعلهالأساسالفلسفيلمؤتمرريودي جانيرووتمإدراجهبشكلصريحضمنمختلفالنصوصالمنبثقعنه.

***ظهور مصطلحالتنميةالمستدامة سنة 1972:**معتزايدالمشاكلالبيئيةنتيجةالنشاطالصناعيوالتنمويسادةالأفكارالمتعلقةبالسياساتالبيئيةوالتيتشيرإلىأنهبإمك انإماتحقيقالنموالاقتصاديوإماتحسينوعيةالبيئةوأنأيخلطبينهماكانينطويعلىنوعمنالمفاضلةواستمرهذاالوضعإلىغاية 1968

أينتمتأسيسمايعرفبناديروماالذيجمععددًاكبيرًامنرجالالأعمالمنمختلفالدولودعيهذاالناديإلىضرورةإجراءأبحاثتخصص جالاتالتطورالعلميلتحديدحدودالنموفيالدولالمتقدمة.

***فيسنة1972:** نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول المجتمعالبشريوعلاقتهباستغلالالمواردالاقتصاديةوتوقعاتهإلىغاية2010ومنأهمنتائجهأنهسوفيحدثخللخلالالقرن 21بسببالتلوثواستنزافالمواردالطبيعيةوتعريةالتربة.

وفينفسالسنة 1972 وبالتحديدفيالفترةالممتدةمابين5-16جويليةانعقدتقمةالأممالمتحدة حولالبيئةالبشريةبمدينةاستكهولمحيثناقشهذاالمؤتمرالقضاياالبيئيةوعلاقتهابواقعالفقروغياب التنميةفيالعالموانتقدهذاالمؤتمرالدولوالحكوماتالتيلازالتتتجاهلالبيئةعندالتخطيطللتنميةوصدرتعنهأولوثيقةدوليةتـ ضمنتمبادئالعلاقاتبينالدولوالتوصياتإلىكافةالحكوماتوالمنظمات لاتخاذتدابيرمنأجلالبيئة.

***فيسنة1982** :مؤتمرنيروبيللبيئة تموضعأسسومبادئجديدةتحددعلاقةالإنسانبالموارد البيئية،وأصدرتالجمعيةالعامةللأممالمتحدةفيهذهالسنةالميثاقالعالميللطبيعةالذييتضمنالمبادئالأساسيةلحمايةوصـ يانةالطبيعةونوعيتهاوالمحافظةعلىالمواردالطبيعيةلصالح الأجيالالحاضرةوالمقبلة.

---

*سورةالأعراف،الآية55 .

**سورةالقصص،الآية77 .

[1]-أسياقاسمي،**التنميةالمستدامةبينالحقفياستغلالالمواردالطبيعيةوالمسؤوليةعنحمايةالبيئة**معالإشارةإلىتجربةالجزائر،السياساتوالتجارب التنموية بالمجالالعربيوالمتوسطيالتحديات،التوجهات،الأفاق،الملتقىالدوليالثاني،باجة،تونس،26-27أفريل ،2012.

***تعزيزاستعمالاصطلاحالتنميةالمستدامة :1992**

بعدتقريرلجنةبورتلاندالمعنونبمستقبلنا المشتركالذيقدمتههذهاللجنةإلىالجمعيةالعامةفيالأممالمتحدة1987،والذيتما عتمادهمنقبلالجمعيةسنة 1989 ليتمعلىأساسهانعقادمؤتمرريودي جانيرووقدخرجهذاالمؤتمربمجموعةمنالوثائقالقانونيةتمثلتفيإعلانقمةالأرض"ريو"وجدولأعمالالقرن 21 ومبادئحمايةالغاباتبالإضافةإلىاتفاقيةالتغيراتالمناخيةوكذااتفاقيةالتنوعالبيولوجي.

وتجدرالإشارةإلىأنكلهذهالنصوصتضمنتالإشارةإلىفكرةالتنميةالمستدامةحيثنلمسذلكفي:

إعلانريو :تضمن 28

مبدأأكدفيالعديدمنهاوبشكلسريعلىالتنميةالمستدامةونذكرمنها:**المبدأالأول**الذينصعلىأنالبشريقعونفيصميمالاهتما مالمتعلقةبالتنميةالمستدامةوالمبدأالرابعأنالتنميةالمستدامةجزء لايتجزأمنعمليةالتنميةوالمبدأالتاسعينبغيعلىالدولأنتت عاونفي تعزيزبناء القدرةالذاتيةعلىالتنميةالمستدامةعنطريقتبادلالمعارفالعلميةوالتكنولوجيا.[1]

***1997:** اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.

***2010:** بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

***جدولأعمالالقرن21:** برنامجعملشاملتبنته 182 دولةوالخطةالتفصيليةلتحقيقالمستقبل المتواصل لكوكبالأرضخلالالقرن 21 وتضم الأجندة 40 فصل و114 مجال من الأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة.

[1]– أسياقاسمي ،مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

أولا: أهداف التنمية المستدامة

ترابط هذه أهداف التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم أنه لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به بحيث تغطي التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تسعى لتحقيق مجموعة منها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

***تحسين نوعية الحياة:**

من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام ملائم للأمن الاجتماعي، والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسلم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.

***احترام البيئة الطبيعية** :التنمية المستدامة إنها ببساطة تنمية تستوعب الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكاملوانسجام.[1]

***تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة**

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول لمناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

***ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:**

تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز

هذا الانسجام معدلات تجدد ها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

***ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:**

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجالات التنموي، وكيفية

---

[1] – أحمد عبد الفتاح ناجي، "**التنمية المستدامة في المجتمعات النامية في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2013، ص72.

استخدامهاقصدتحسينوعيةحياةالمجتمع،معإيجادالحلولالمناسبةللسيطرةعلىالمخاطروالمشكلاتالبيئيةالناجمةعنا ستخدامهذهالتكنولوجيا.

***إحداثتغيرمستمرومناسبفيحاجاتوأولوياتالمجتمع**:بطريقةتلائمإمكانياتهوتسمحبتحقيق التوازنالذيبواسطتهيمكنتفعيلالتنميةالاقتصاديةوالسيطرةعلىجميعالمشكلاتالبيئيةووضعالحلولالمناسبةلها.

الشكل رقم 04: أهداف التنمية المستدامة

الأهداف الاجتماعية	الأهداف الاقتصادية	الأهداف البئية
-التشغيل الكامل -المساواة والأمن - المشاركة و الهوية الثقافية - التعليم و الصحة	- النمو - الكفاءة - الاستقرار الاقتصادي	-الصحة البيئية للإنسان -الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعيةالمتجددة -حماية الموارد الطبيعية الغير متجددة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما سبق.

ثانيا:مبادئالتنميةالمستدامة

تعتبرالتنميةالمستدامةعقيدةذاتأسسومبادئتسهلمنعمليةالتنميةفيمفهومهاالشاملللجوانبالحياةالبشريةوالإقتصاديةوالتكنولوجيةالإجتماعيةوقدتمتوضيحهذهالمبادئمنقبل" البنك العالميللإنشاءوالتعمير ".[1]

***تحديدالأولوياتبعناية** :

اقتضتخطورةالمشكلاتالبيئيةوندرةالمواردالطبيعية،التشددفيوضعالأولوياتوتنفيذإجراءاتالعلاجعلىمراحلوتحديدالمشكلاتالواجبالتصديإليهابفعالية.

[1]- بوشنقيرايمان،شبيرةبوعلامعمار، مرجع سابق.

***الاستفادةمنكلوحدةنقدية** :

أفادتالجهودفيمجالالبيئةأنالبحوثالعلميةتسمحبتحقيقانجازاتكثيرةبمواردمحدودةوإيجادسبلأقلتكلفةللتصديللمشكلاتالبيئيةالرئيسية.

***اغتنامفرصتحقيقالربحلكلالأطراف** :

تصميمالسياساتالبيئيةلتحسينالكفاءةوالحدمنالإستنزافالمفرطلمصادرالطاقة.

***إستخدامأدواتالسوقحيثمايكون ممكنا** :تقديمحوافزللأسواقالراميةإلىتخفيفالإنبعاثاتوتدفقالنفاياتكماتفرضرسومعلىقواعدالسوقبالنسبةلعملياتالإستخراج.

***الاقتصادفيإستخدامالقدراتالإداريةوالتنظيمية** :

تتمثلفيفرضضرائبعلىالوقودأوقيودالإستيرادلأنواعمعينةمنالمبيداتالحشرية،وإدخالمبدأالحوافزعلىالمنظماتالصناعيةالتيتسعىإلىالتقليلمنالأخطارالبيئية.

***العملمعالقطاعالخاص** :

وذلكعنطريقتوجيهالتمويلالخاصصوبأنشطةتحسينالبيئةمثلمعالجةالنفاياتوتحسينكفاءةالطاقة.

***الإشراكالكاملللأفراد** :وهومشاركةالمحليينللتصديللمشكلاتالبيئية.

***توظيفالشراكةالتيتحققنجاحا** :هوالاعتمادعلىمبدأالتعاونوتظافرالجهودالمشتركةبينالقطاعالخاص والعام ومنظمات المجتمع المدني للتصديللمشكلاتالبيئية .

***تحسينالأداءالمبنيعلىالكفاءةوالفعالية** :

تتمثلفيمهمةالإداريينوذلكعنطريقانجازتحسيناتكبيرةفيالبيئةبأدنىالتكاليفمثلخفضنسبالتلوثفيالمصانع.

***إدماجالبيئةمنالبداية** :هوأنتجعلالبلدانمبدأحمايةالبيئةعنصرافعالافيإطارالسياساتالإقتصاديةوالإجتماعية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

التنميةالمستدامةكبديلتنمويلمايعرفعنالتنميةالتقليديةالتيتستهدفتحقيقالنموبشكلأساسيتسعىالتنميةالمستدامةإلىتحقيقأبعادأساسيةسنتطرقإليهاكالتالي:[2]

أولا: الأبعادالأساسية للتنمية المستدامة

[1] – بوشنقيرايمان،شبيرةبوعلامعمار،**قراءاتحولالتطورالتاريخيلفلسفةالتنميةالمستدامة**

[2] –ريدةديب،سليمانمهنا،**مجلةدمشقللهندسةالتخطيطمنأجلالتنميةالمستدامة**،مجلد رقم 25، العدد 01، 2009، ص24.

هناكمنيعرفالتنميةالمستدامةعلىأنهاتنميةبأبعادثلاثةمترابطةومتكاملةفيإطارتفاعلييتسمبالضبطوالتنظيموالترشيدلل موارد.

1.الأبعادالبيئية:البعدالبيئيهوالاهتمامبإدارةالمصادرالطبيعية،حيثأنكلالتحركاتتركزعلىكميةونوعيةالمصادرالطبي عيةعلىالكرةالأرضية،وعاملالاستنزافالبيئيهواحدالعواملالتيتتعارضمعالتنميةالمستدامة،لذلكنحنبحاجةإلىمعرفةعل مياةلإدارةالمصادرالطبيعيةلسنواتقادمةمنأجلالحصولعلىطرقمترابطةمعإدارةالبيئة.

2.الأبعادالاجتماعية:هوحقالإنسانالطبيعيفيالعيشفيبيئةنظيفةوسليمةيمارسمنخلالهاجميعالأنشطةمعكفالة حقهفينصيبعادلمنالثرواتالطبيعيةوالخدماتالبيئيةوالإجتماعية،يستثمرهابمايخدمإحتياجاتهاالأساسيةدونتقليلفر صالأجيالالقادمة.

3.الأبعادالاقتصادية:بإعتبار

البيئةكيانإقتصاديمتكاملوقاعدةللتنميةوأيتلويثلهاأوإستنزافلمواردهايؤديفيالنهايةإلىإضعافلفرصالتنميةالمستقبليةلها،ومنثميجبأخذالإقتصادبعيد المدىكلالمشكلاتمنأجلتوفيرالجهدوالمالوالموارد .

الجدول رقم 02: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

الأبعاد الاقتصادية	الأبعاد الاجتماعية	الأبعاد البيئية
النموالإقتصاديالمستديم **كفاءةرأسالمال** **إشباعالحاجاتالأساسية** **العدالةالاقتصادية**	**المساواةفيالتوزيع** **الحراكالإجتماعي،التنويع** **الثقافي،المشاركةالشعبية** **استدامةالمؤسسات**	**النظمالإيكولوجية،الطاقة** **التنوعالبيولوجي** **الإنتاجيةالبيولوجية** **القدرةعلىالتكييف**

المصدر :عثمانمحمدغنيم،ماجدةابوزنط،إشكاليةالتنميةالمستدامة،مجلةعلمية،جامعةالأردن،المجلد 35 .

ثانيا: الترابطبينالأبعادالأساسيةللتنميةالمستدامة

تتمثلترابطأبعادالتنميةالمستدامةالثلاثةفيمابينهاوفقمايلي: [1]

1 اقتصاديا :النظامالمستدامإقتصاديا هوالنظامالذييتمكنمنإنتاجالسلعوالخدماتبشكلمستمر

وأنيحافظعلىمستوىمعينقابللإدارةوالتوازنالإقتصاديمابينالناتجالعاموالدينالعاموانيمنعحدوثاختلالاتاجتماعيةناتجة عنالسياساتالاقتصادية.

2 .بيئيا :

النظامالمستدامبيئيايجبأنيحافظعلىقاعدةثابتةمنالمواردالطبيعية،تجنبا لإستنزافالزائدللمواردالمتجددةوغيرالمتجددة، ويتضمنذلكحمايةالتنوعالحيويوالإتزانالجويوإنتاجيةالتربةوالأنظمةالبيئيةالطبيعيةالأخرىالتيلاتصنفعادةكمواردإقت صادية.

3 .اجتماعيا :

يكونالنظاممستداماإجتماعيافيتحقيقالعدالةفيالتوزيع،وإيصالالخدماتالإجتماعيةكالصحةوالتعليمإلىمحتاجيها والمساواةفيالنوعالإجتماعيوالمحاسبةالسياسيةوالمشاركةالشعبية.

ثالثا:الأبعادالثانويةللتنميةالمستدامة

بالإضافةإلىالأبعادالثلاثالسالفةالذكرهناكمنيضيفأبعادأخرىثانويةتتمثلفي[2]:

1 البعدالتكنولوجي :

هوبعديهتمبالتحولإلىتكنولوجياتأنظفأكفأتنقلاجملتمعإلىعصريستخدمأقلقدرمنالطاقةوالمواردوالهدفمنالنظمالتكنولوج

[1] – ريدةديب،سليمانمهنا،**مجلةدمشقللهندسة التخطيطمنأجلالتنميةالمستدامة**،مجلد 25،العددالأول، 2009ص09.

[2] – العايبعبدالرحمن،**التحكمفيالأداء الشاملللمؤسسةالاقتصاديةفيالجزائرفيظلتحدياتالتنميةالمستدامة**،مذكرةتخرجتدخلضمنمتطلباتنيلشهادةدكتوراه، كليةالعلومالإقتصاديةوالعلومالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةفرحاتعباس،سطيف،، 2011/2010، ص28.

يةإنتاجحدأدنىمنالغازاتوالملوثاتوإستخدامهمعاييرمعينةتؤديإلىالحدمنتدفقالنفاياتوإعادةرسكلتها،ومنهذاالمنطلقلابدمن مراعاةأمورعدةأهمها:

_ إستخدامتكنولوجياأنظف؛

_الحدمنإنبعاثاتالغازات؛

–إستخدامقوانينالبيئةللحدمنالتدهورالبيئي؛

_إيجادوسائلبديلةأوطاقةبديلةللمحروقاتمثلاالطاقةالشمسيةوغيرها؛

_الحيلولةدونتدهورطبقةالأوزون؛

2. البعدالسياسي :

هوتطبيقالحكمالديمقراطيالذييسمحبالمساواةفيتوزيعالمواردبينأبناءالجيلوبينالأجيالوكذلكالإستخدامالعقلانيللمواردال طبيعية.

3. .البعدالمؤسسي :

يتمثلفيالإداراتوالمؤسساتالعامةالتنفيذيةللدولةالتيبواسطتهاوعبرهارسموتطبقسياساتهاالتنموية .

توفرالدولةالخدماتوالمنافعلمواطنيهاورفعمستوىونوعيةحياةالأفرادوتأمينحقوقهمالإنسانية،وتوفيرالإطارالصالحلإما هتمبواجباتهمتجاهالمجتمعوالدولة،تتوقفجميعهاعلىمدىنجاح مؤسساتها و إدارتهافيأداءوظائفهاومهامها.

رابعا:مؤشرات قياس التنمية المستدامة

يقاسالوضع

القائمللتنميةالمستدامةفيأيدولةبالاعتمادعلىمجموعةمنالمؤشراتالاقتصاديةوالاجتماعيةوالبيئية،هذهالمؤشراتتعك سمدىنجاحالدولفيتحقيقالتنميةالمستدامةوهيتقييمبشكلرئيسيحالة

الدولمنخلالمعاييركميةيتمحسابهاومتابعةتغيراتهاوتوجهاتها،كماأنمثلهذهالمؤشراتمن

شانهاإنتساهمفيإعطاءصورةواضحةعنحالةالتنميةالمستدامةفيالدولةبحيثيعتمدفيتقسيم

مؤشراتالتنميةالمستدامةعادةعلىثلاثفئاترئيسيةهيالأعمدةالرئيسيةالتييبنىعليهاتعريفالتنميةالمستدامةالتينوجزهافيمايلي:

1. المؤشراتالاقتصادية

أ_البيئةالاقتصادية :هيأهمالمؤشراتالاقتصاديةللدولةوهيكالتالي: [1]

- **الأداءالاقتصادي** :ويمكنقياسهمنخلالمعدلالدخلالقوميللفردونسبةالاستثمارفيمعدل الدخلالقومي.
- **التجارة** : يقاسبالميزانالتجاريمابينالسلعوالخدمات.
- **الحالةالمالية** :

وتقاسعنطريقةالدينمقابلالناتجالقوميالإجماليوكذانسبةالمساعداتالتنمويةالخارجيةالتييتمتقديمهاأوالحصولعليهامقارنةبالناتجالقوميالإجمالي.

- **صادراتالسلعوالخدماتإراداتالسلعوالخدمات**:يقاسهذاالمؤشرالميزانالتجاريالقدرةالتجاريةللبلد.
- **أنماطالاستهلاكوالإنتاج** :منأهممؤشراتالأنماطالاستهلاكيةوالإنتاجية:
- **استهلاكالمادة** :وتقاسبمدىكثافةاستخدامالمادةفيالإنتاج،أيمدىاستخداماالمواردالخاماالطبيعية.
- **استخدامالطاقة** :

وتقاسبمستوىنصيبالفردالسنويمنالطاقةمقارنةبنوعالمواصلات(سيارة،طائرة،مواصلاتعامة.)....

- **إنتاج و إدارةالنفايات:** وتقاسبكميةإنتاجالنفاياتالصناعيةوالمنزليةو انتاج النفايات الخطرة و إنتاج النفايات المشعة وإعادةتدويرالنفاياتالمشعة[2].

2.المؤشراتالاجتماعية:ويمكنتقسيمهذهالمؤشراتحسبالمحاورالتيتتناولهافي:

مكافحةالفقر ومعدلالبطالة :وهونسبةالأشخاصالعاطلينعنالعملإلىمجموعالقوىالعاملة.

---

[1]– عمارةنورة، "**النموالسكانيوالتنميةالمستدامة**" ،مذكرةمقدمةلنيلشهادةالماجستير ،قسمعلوماقتصادية،كليةالعلوم الاقتصاديةوعلومالتسيير ،جامعةباجيمختار ،عنابة،الجزائر ،2012،ص19.

[2]– شرافبراهيمي،"**التنميةالمستدامةمنمنظوربيئيوالمؤشراتالمركبةلقياسها**"،ورقةبحثمقدمةضمنفعاليات الملتقىالخامس،حولاقتصادالبيئةوالتنميةالمستدامة،جامعةسكيكدةأيام11–12نوفمبر 2008،ص ص،54–55.

3.مؤشرالفقرالبشري:بالنسبةللبلدانالنامية فإنهذاالمؤشرمقسمإلىثلاثةأبعادوهي :

حياةطويلة وصحيةوتقاسبنسبةمئويةمنالناسالذينيملكونواليمكنهمالانتفاعبالخدماتالصحيةوالمياه المأمونةونسبةالأطفالالذيندونالخامسةالذينيعانونمنوزنناقصبدرجةمعتدلةأوشديدة.

أ. **السكن**:حيثأنيتوفرالمسكنوالملجأالمناسبهومنأهماحتياجاتالتنميةالمستدامةويقاسعادة بنسبةمساحاتفيالأبنيةللكلشخص.

ب. **الصحةالعامة**:إذهناكارتباطوثيقبينالصحةوالتنميةالمستدامةومنالمؤشراتالمعتمدعليهافيهذاالجانب:

ت. **حالةالتغذية**: ويقاسبمعدلالوفياتتحتخمسسنواتوالعمرالمتوقعلدىالولادة.

ث. **الإصحاح** :وتقاسبنسبةالسكانالذينيحصلونعلىمياهشربصحيةوموصلونبمرافقتنقيةالمياه.

ج. **الرعايةالصحية** :
وتقاسبنسبةالسكانالقادرينعلىالوصولإلىالمرافقالصحيةونسبةالتطعيمضدالأمراضالمعديةلدىالأطفال.

ح. **الأمن** :
يتعلقالأمنفيالتنميةالمستدامةبالأمنالاجتماعيوحمايةالناسمنالجرائم،فالعدالةوالسلامالاجتماعييعتمدانعلى وجودنظاممتطوروعادلمنالإدارةالأمنيةالتيتحميالمواطنينمن الجريمة، ويتمقياسالأمنالاجتماعيعادةمنخلالعددالجرائمالمرتكبةلكل100ألفشخصمنالسكان.

خ. **القضاء علىالانفجارالسكاني** :ويقصدبهازدياد عددالسكانبوتيرةسريعةوغيرمرغوبفيهاألنهالاتتفق معمعدلاتالتنميةوالقدراتالبيئية،ويعتبرالقضاء علىالانفجارالسكانيمؤشراهاماالتحقيقالتنميةالمستدامة.

د. **التعليم** :
والذييعتبرمنأهممتطلباتالتنميةالمستدامةوهوعمليةمستمرةطوالالعمر ،وقدتمالتركيزعلىالتعليمفيكلفصولوثيقةأجندةالقرن21حيثأنالتعليمهومنأهمالمواردالتييمكنأنيحصل عليهاالناسلتحقيقالنجاحفيالحياة،ويعتبرمستوىالتعليممؤشراهاماًفيمعرفةدرجةتقدمدولةماًاقتصادياًواجتماعياً.

4.المؤشراتالبيئية: وتحتويعلىالنقاطالتالية: [1]

أ .الغلافالجوي: هناكثلاثمؤشراترئيسيةتتعلقبالغلافالجويوهي:

- **التغيرالمناخي** :ويتمقياسهمنخلالتحديدإنبعاثاتثانيأكسيدالكربون.

ترققطبقةالأوزون :ويتمقياسهمنخلالاستهلاكالموادالمستنزفةللأوزون.

- **نوعيةالهواء** :ويتمقياسهامنخلالتركيزملوثاتالهواءفيالهواءالمحيطفيالمناطقالحضرية.

ب .الأراضي :أهمالمؤشراتالمتعلقةباستخداماتالأراضيهي:

- **الزراعة**:ويتمقياسهابمساحةالأراضيالمزروعةمقارنةبالمساحةالكلية،واستخدامالمبيدات والمخصباتالزراعية.
- **الغابات** :يتمقياسهابمساحةالغاباتمقارنةبالمساحةالكليةللأرض،وكذلكمعدلاتقطعالأشجار.
- **التصحر** :ويتمقياسهامنخلالحسابنسبةالأرضالمتأثرةبالتصحرمقارنةبمساحةالأرضالكلية.

ت .البحاروالمحيطاتوالمناطقالساحلية :تتمثلفيمايلي:

- **المناطقالساحلية** :وتقاسبتركيزالطحالبفيالمياهالساحلية،ونسبةالسكانالذينيعيشونفي المناطق الساحلية.
- **مصائدالأسماك** :وزنالصيدالسنويللأنواعالتجاريةالرئيسية.

ث .المياهالعذبة :

تقاسنوعيةالمياهبتركيزالأكسجينالمذابعضويا ونسبةالبكتيريا المعويةفيالمياه،أماكميةالمياهفتقاسمنخلالحسابنسبةك ميةالمياهالسطحيةوالجوفيةالتييتمضخهاواستنزافهاسنويامقارنةبكميةالمياهالكلية

ح .التنوعالحيوي: يتمقياسهامنخلالمؤشرينرئيسيينهما:

[1]– شرافابراهيمي،مرجعسبقذكره،ص 54.

- **الأنظمةالبيئية** :

تقاسبحسابنسبةمساحةالمناطقالمحميةمقارنةبالمساحةالكليةوكذلكمساحةالأنظمةالبيئيةالحساسة.

- **الأنواعالبيئية** :يتمقياسهابحسابنسبالكائناتالحيةالمهددةبالانقراض.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر

إنتحقيقغاياتالتنميةالمستدامةيشكلأحدأهمالتحدياتالتيتواجهمختلفدولالعالمومنها الجزائر خاصةماتعلقمنهابمعالجةالفقروالبطالةوتحسينمستوىدخلالفردومنثمتحسينمستوى معيشةالفرد،ولتجسيدأبعادالتنميةالمستدامةوأهدافهاانتهجتالجزائرالعديدمنالسياساتالاقتصاديةوالمالية تتعلقبتحسينمستوىالتنميةالمستدامة،ومنخلالهذاالمبحثسنتطرقإلىواقعالتنميةالمستدامةفي الجزائر، والتحدياتالتيواجهتالجزائرفيمجالالتنميةالمستدامة.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

منخلالبرامجالإنعاشالاقتصادي و ذلك لتبيانمجهوداتالجزائرفيمجالالتنميةسيتمتوضيحبرنامجالإنعاشالاقتصاديللفترة2001_2004،ثمالبرنامجالتكميلي لدعمالإنعاشالاقتصاديللفترة2005_2009،إضافةإلىالبرنامج الخماسي2010_2014.،وهذامنخلالالاعتمادعلىأهم مؤشراتقياسالتنميةالمستدامةسالفةالذكر.

أولا :برنامجالإنعاشالاقتصاديللفترة2001-2004: لقدكانمحوربرنامجالإنعاشالاقتصادي الذيأمتدمنسنة2001إلىغاية2004حولالنشاطاتالموجهةلدعمالمؤسساتالإنتاجيةودعم الأنشطةالزراعيةوتحسينالمستوىالمعيشيوتنميةالمواردالبشريةويمكناستعراضمحتوىالبرنامجعلىمختلفالقطاعاتكم ايلي: [1]

1. **الفلاحة**:يندرجهذاالبرنامجفيإطار المخططالوطنيللتنميةالفلاحيةويتمحور حولالبرامجالتالية:

[1] -زرنوحياسمينة، "**إشكاليةالتنميةالمستدامةفيالجزائر**"،دراسةتقييمية،رسالةلنيلشهادةالماجستيرفيالعلومالاقتصادية،الجزائر،،2006، ص177.

- تكثيفالإنتاجالفلاحيخاصةالموادواسعةالاستهلاكوترقيةالصادراتمنالمنتجاتالزراعية؛

-إعادةتحويلأنظمةالإنتاجللتكفلأحسنبظاهرةالجفافوالتصحر ؛

_حمايةالأحواضوالمصباتوتوسيعمناصبالشغلفيالريف؛

_حمايةالنظاماالبيئيالرعويوتحسينالعرضمنالعلف؛

_مكافحةالفقروالتهميشومعالجةديونالفلاحين؛وقدتمتخصيصمبلغيفوق65مليارديناررجزائريلاحتواء هذاالبرنامج.

2. **الصيدوالمواردالمائية** :لميحضهذاالقطاعبالعنايةاللازمةرغمطولالشريطالساحليالجزائريالذي يفوق1200كلممطلةعلىالبحر ،حيثخصصمبلغيقارب10ملياردينارجزائريوالذيكانيهدفأساسا إلى:

_إنشاءمؤسسةللقرضمنأجلالصيدوتربيةالمائيات؛

_دعمنشاطاتالمتعاملينوادخالتحفيزاتجبائيةوجمركيةتضمنهاقانونالماليةلسنة2001؛

_معالجةديونالمهنيينالمتعاقدينالمستفيدينمنمشاريعوالتيقدرتبا0.2 مليارديناررجزائري.

3. **التنميةالمحلية**:لقدكانالهدفمنتحقيقتنميةمحليةهوالاستجابةلحاجياتالمواطنينوتحسين

نوعيةالإطارالمعيشي،حيثخصصلهذاالبرنامجمبلغقارب115ملياردينار ،وقدتضمنالبرنامجعلىالخصوص:

-إنجازمشاريعالبنىالتحتيةالمرتبطةبالطرقوالمياهوالاتصالات؛

_إنجازمشاريعتنمويةعلىصعيدالمجموعاتالإقليمية.

4. **التشغيلوالحمايةالاجتماعية** :

خصصلهذاالبرنامجغلافماليقدرب16ملياردينارجزائري،حيثسمحهذاالبرنامجبتجسيد700000 منصبشغلدائم،كماتمتخصيصأزيدمن500حافلةنقلمدرستيللبلدياتالمحرومة،إضافةإلىإصدارتشريعاتترميإلىتأطير سوقالعمل واعادةإحياءالفضاءات.

5. **تعزيزالخدماتالعامةوتحسينالإطارالمعيشي** :منأجلالتهيئةالعمرانية

الريفيةوالهضابالعلياوالواحاتومنأجلتحسينإطارمعيشةسكانالمناطقالحضريةالتيتتميزبالفقروالعزلةفإنهتمتخصيصغ

لاف ماليفوق210مليارديناردجزائري،والذييتوزعبينالبنىالتحتيةللمواردالمائيةوالسككالحديدية و الأشغالالعموميةوحمايةالفضاءاتالساحليةومناطقالهضابالعليا.

6. **تنميةالمواردالبشرية:** قدرالغلافالماليالمخصصلتنميةالمواردالبشريةب90مليارديناردجزائري والذيخصصلقطاعالتربيةالوطنيةوالتكوينالمهنيوالتعليمالعاليوالبحثالعلميوالصحةوالرياضةوالثقافة ،والملاحظأنمننتائجبرنامجالإنعاشالاقتصاديهومايلي:[1]

_استثمارإجماليلحوالي46مليارد ولارأي3700مليارديناردجزائري؛

_نمومستمريساويفيالمتوسط3.8 % طوالالسنواتالخمسة،وصلإلىمستوى % 0 فيسنة2003؛

_تراجعفيمعدلاتالبطالةمن% 29سنة2001إلى22 % سنة2005؛

_إنجازالآلافمنالمنشآتالقاعديةوتسليمالآلافمنالمنشآتالجاهزة؛

_إنخفاضالمديونيةالخارجيةللجزائرمن31مليارد ولارسنة2001إلىأقلمن20مليارد ولارسنة2005؛

_تحقيقإحتياطيصرففاق40مليارد ولاربحلولسنة 2004،

ومنأجلتغطيةالنقائصالمسجلةفيهذاالبرنامج،فقدحاولتالحكومةإستدراكذلكفيالبرنامجالخماسيالمواليوالمتمثلفيالبرنامجالتكميليلدعمالإنعاشالاقتصادي.

ثانيا :البرنامجالتكميليلدعمالإنعاشالاقتصاديفيالفترة2005-2009:لقدكانتركيزالحكومةفي هذاالبرنامجهومواصلةالجهودلإعادةبناءالاقتصادالوطنيوالانفتاحعلىالاقتصادالعالمي . ومنأهمالمحاورالتيلاقتاهتمامكبيرمنهذاالبرنامجمايلي:

1. **تحسينإطارالاستثماروترقيته** :وهذامنخلالالتحضيرللشراكةالفعليةمعالاتحاد الأوربيوالانضمام للمنظمةالعالميةللتجارة،حيثتجسدذلكفيمراجعةقانونالاستثماراتوتفعيلدورالوكالةالوطنية

[1] _ زرمانكريم،" **التنميةالمستدامةفيالجزائرمنخلالبرنامجالإنعاشالاقتصادي**"،مجلةأبحاثإقتصادية العلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةمحمدخضيربسكرة،العدد07،جوان 2010،ص205.

لتطوير الاستثمار ولجا نمساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بالشباك الوحيد لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2. **تسوية مسألة العقار** :حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال المخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

3. **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي** :

من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.

4. **عصرنة المنظومة المالية**: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي والذي يهدف في الأساس إلى ما يلي:

_ تحسين إدارة البنوك وشركات التأمين واستكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع؛

_ تعزيز سوق رؤوس الأموال وتطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى؛

_ تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي وانعاش البورصة وتطويرها.

- **تثمين الثروات الوطنية وتطويرها** :وذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التنظيمية والتشريعية لجلب الاستثمار الوطني الخاص وكذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

- **النهوض بقطاعات السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري** :باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل فإن الحكومة قامت بعدة تدابير للنهوض بهذا القطاع تتمثل في:

_ تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛

_ تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والسياحة الحموية؛

_ترقيةوتأطيروكالاتالأسفارالسياحيةبمايساهمفيترقيةالمنتوجالسياحيالوطنيفيالخارج؛

_تنميةالصناعاتالتقليديةالتيتشملالعديدمنآلياتالتأطيروالدعممنأجلمصاحبةالانطلاقالفعليللنشاطالسياحي؛

_دعمتكوينالشبابمنمهنالصيدالبحريبالموازاةمعتأطيرهذهالمهنة؛

– تشجيعالاستثمارفي

ميادينددعمالصيدالبحريومواصلةدعمرصدالقروضالاستحداثالأنشطةللفائدةالمتعاملينالاقتصاديين.

- **دفعالتحديفيمجالالمواردالمائية**:بالنظرلأهميتهاالاقتصاديةوالاجتماعيةفقدسارع

الحكومةإلىوضعبرامجللنهوضبهذاالقطاعترميفيمجملهاإلىتحقيقمايلي:

_حشدالمواردالمائيةمنخلالبناءالسدودوتطويربرنامجحفرالآبار؛

_مباشرةبرنامجوطنيلإنجازأزيدمن 33 محطةتصفيةللمياهالمسترجعةتستعملفيقطاعالري؛

_إنجازمحطاتكبرىلتحليةالمياه؛وامتصاصها.

_تسييرالمواردالمائيةوتوزيعهابشكلعقلانيوالرقابةمنالكوارثالمرتبطةبالمياه

- **تبنيسياساتطموحةلتهيئةالإقليم**:وفيهذاالإطار،تمتعزيزسياسةالبنىالتحتيةالكبرىوالأشغال

العموميةقصدتحسينالظروفالمعيشيةوالنشاطالاقتصاديلهذهالمناطق،فضلاعنالمشروعالضخمالخاصبالطريقالسيار شرق–غربالذييفوقطولـه1200كلم.

_وقدتمتسطيربرامجطموحةفيهذاالمجالأيضاتتمثلعلىالخصوصفي:

_الطريقالعرضيللهضابالعلياالذييمتدأزيدمن1000كلم،واستكمالالطريقالعابر للصحراء؛

_إنجازمطاراتجديدةوتوسيعقدراتاستيعابمطاراتداخلية؛

_صيانةالموانئوتوسيعهاوتحديثشبكةالسكةالحديديةوإنجازخطوطجديدةلاسيمافيالمناطقالحضرية.

- **الحفاظعلىالبيئةوجعلهافيخدمةالتنميةالمستدامة** :ففيمجالتسييرالنفاياتالصناعيةوالنفايات

الخاصةوكذلكالتلوث،فقدحرصتالحكومةعلىفرضإحترامالنصوصالتشريعيةوالتنظيميةالمعمولبها

لإشراكالفاعلينالمعنيينوترسيخقاعدة ' منيلوثيدفعوقدتمإنشاءمناطقتهيئةمتكاملةوتنميةمستدامة

ومضاعفةالمساحاتالمحميةووضعالمناطقالطبيعيةالمتميزةتحتحمايةالمواطنينواعادةتأهيلوترقية المساحاتالخضراءوالحدائقوكذاالأنظمةالبيئيةللواحاتوحدائقالنخيل.

وهذاالمسعيستدعيانتهاجسياساتنوعيةللحفاظعلىالمساحاتالحساسةوتثمينها،السواحلوالجبالوالسهوب.

- **إطلاقبرنامجمليونسكن:**حيثتمبرمجةبناءمليونسكنخلالالفترة2005-2009منأجل تلبيةالطلبعلىالسكن،وقدتمإعتمادعدةصيغلتجسيدهذاالبرنامجمنهامايلي:

_السكنالريفيالموجهإلىالفئاتالتيتقطنبالريفوالتيتمنحعلىشكلإعاناتمالية؛

_البيعبالإيجارمنأجلالاستجابةبقدرأفضلالاحتياجاتالشرائحالاجتماعيةمتوسطةالدخل؛

_السكنالاجتماعيالموجهلصالحالفئاتالمحرومة،

ويتضحأنهذاالبرنامجيرميفيمجملهإلىتحسينظروفمعيشة السكانخاصةفيمجالالسكنوالتعليموالتكوينالتيتمثلحصةالأسدفيهذاالبرنامج،إلاأنهلميتمكن منحلمشاكلالجزائريين و انماساهمفيتقليصالتأخرالاقتصاديوالاجتماعيالمتراكمطوالالأزمةالتيمرتبها.

الجدول رقم 03: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2005 الى 2009.

البرامـــــج القطـــــاعية	المبلغ(مليار جزائري)	دينار	النسبة المئوية
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5		45.4
برنامج تطوير المنشات الأساسية	1703.1		40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2		8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9		4.9
برنامج التكنولوجيات الحديثة و الاتصال	50		1.2
مجموع البرنامج الخماسي 2005_2009	**4202.7**		**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مجلس الامة، أفريل 2005، ص ص6-8.

ثالثا :البرنامجالخماسي-2014:

2010كانيهدفهذاالبرنامجإلىتحقيقةفزةنوعيةعلىكلالأصعدةباعتبارهمنأكبرالأغلفةالمالية المخصصةمنقبلدولةسائرةفيطريقالنمو ،وقدخصصهذاالبرنامجلتوظيفالمنشآتالقاعديةالتي تحققتفيالبرامجالسابقةواستعمالهافيخلقالثروةومنهخلقمناصبشغللتحسينالمستوىالمعيشيللفرد . وقدشملهذاالبرنامجعلىشقينهما: [1]

- **إستكمالالمشاريعالكبرىالجارية :**

فمنأجلإتمامإنجازالمشاريعالكبرىوالتيتمالانطلاقفيهافيالبرنامجالتكميليلدعمالإنعاشالاقتصاديفقدخصصمبلغ 9700 مليارديناراًيمايعادل130ملياردولار ،والذيإرتكزعلىقطاعاتالسكةالحديديةوالطرقوالمياه.

- **إطلاقالمشاريعالجديدة :**

وقدخصصمبلغ11500ملياردينارأيمايعادل156ملياردولاروهومبلغضخمكانيهدفإلىتحسينأداءوتنافسيةالاقتصاد الجزائريورفعالمستوىالمعيشيللفردالجزائريومواجهةالجبهةالاجتماعيةالتيعرفتزيادةمعتبرةفيأجورالموظفينوزيادةفي عددالمتمدرسينفيقطاعيالتربيةوالتعليمالعاليوعليه،فإنمحتوىالبرنامجالخماسيتضمنمايلي:

- ✓ تخصيصأكثرمن 12% منمواردالبرنامجالخماسيلتحسينالتنميةالبشرية،وذلكمنخلالتحسينالتعليمفيمختلفأطوارهوتحسينظروفالسكنوالتزويدب المياهالصالحةللشربوالموارد الطاقويةمنكهرباءوغاز ،إضافةإلىالقطاعاتالأخرىالمتمثلةعلىالخصوصفيقطاعالشبيبةوالرياضةوالاتصالوالتضامن الوطنيوقطاعالمجاهدينوالتيتأتيكلهاكامتدادللتحسينالاجتماعيوالاقتصاديالذيباشرتهالجزائرمنذالعقدينالسابقين؛
- ✓ تخصيصأزيدمن 22% منمواردالبرنامجالخماسيلمواصلةبناءالمنشآتالقاعديةالأساسيةوتحسينالخدمةالعموميةوالتيتمثلتفيالآتي:
- ✓ مواصلةوتحديثشبكةالطرقاتوزيادةقدراتالموانئوذلكبتخصيصأكثرمن 3100ملياردينار ؛

---

[1] ناجيةصالحي،فتيحةمختاش،**تقييمآثاربرامجالاستثماراتالعامةوانعكاساتهاعلىالتشغيلوالاستثمارىوالنموالاقتصاديخلال2001_2014**،الملتقى الدوليالمنعقدبتاريخ11و12مارس2013، جامعةسطيف،الجزائر،ص 34.

- ✓ تحديثومدشبكةالسكةالحديديةوتحسينالنقلالحضريوتحديثالهياكلالقاعديةبالمطاراتوهذابتخصيصأزيدمن2800مل يادينار؛
- ✓ تخصيصمايعادل500مليارديناركلتهيئةالإقليم؛وإداراتضبطالضرائبوالتجارة وتحسينإمكانياتوخدماتالجماعاتالمحليةوقطاعالعدالةو العمل،وذلكبتخصيصمايقارب1800مليارديناركل؛
- ✓ دعموتنميةالاقتصادالوطنيمنخلالدعمالتنميةالفلاحيةوالريفية،وكذاترقيةالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطةمنخلالإنشاءمناطقصناعيةودعمالتنميةالصناعيةبمنحالقروضالبنكية الميسرةمنقبلالدولة،وانجازمحطاتجديدةلتوليدالكهرباءوتطويرالصناعاتالبتروكيماويةوبناءالسدود؛
- ✓ تشجيعالمؤسساتالاقتصاديةولاسيماالمنتجةمنهاعلىخلقمناصبشغلومرافقةالإدماجالمهنيلخريجيالجامعاتومراكزالتكوينالمهني،ومنجهةأخربتطويراقتصادالمعرفةمن خلالدعمالبحثالعلميوتعميمالتعليمواستعمالالتكنولوجياتالعالموالاتصال ..إلخ

الجدول رقم04 :تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	6.8	5.1	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	4.1

المصدر: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 , www.ons.dz, Date deConsultation 28/02/2015

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

حاولنا من خلال ما يلي إلقاء الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائروالتي ترتبطبكل الاقتصاد الجزائر و هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي،معدل التضخم.

أولا.معدلالنموالاقتصادي :يشكلالنموالاقتصاديمنأهمالمؤشراتفيالتحليلوالذي يتعلقبارتفاعمستمرللإنتاجو المداخيل،ويعتمدالناتجالداخليالخامكأداةلقياسالنمو.

ورغمتحسنمستوىالنموالاقتصاديفيالجزائرإلىأنارتباطهبأسعارالمحروقاتوالظروف
المناخيةبالنسبةللقطاعالفلاحي،جعلهمتذبذبوغيركافلمواجهةمختلفالتحدياتالتييواجهها الاقتصادالجزائري.

وبفضلالإصلاحاتالمتخذةفيإطاربرنامجدعمالإنعاشالاقتصاديوالبرنامجالتكميليتمكنت
الجزائرمنتحسينالمؤشراتالكليةوتحسينمعدلاتالنموغيرأن
هذهالمعدلاتترجعأساساإلىالمداخيلقطاعالمحروقاتولتحسينمستوىالنموالاقتصاديخارجقطاعالمحروقاتينبغيالقيامبمايلي:

- تشجيعالاستثمارفيالقطاعالفلاحيوالقطاعالسياحي؛
- عصرنةتسييرالمؤسساتلتجنبتبذيرالأموالفيمشاريعغيرمجديةاقتصاديا؛
- تطويرالقطاعالخاصوجعلهيساهمفيالتنميةالاقتصادية.

ثانيا.معدلالبطالة :اتخذتالجزائرالعديدمنالإجراءاتوالصيغللحدمنتفشيالبطالةلاسيمافيأوساط الشباب،وبالرغممنتسجيلانخفاضمحسوسفيمعدلاتهاإلاأنهاتبقىمرتفع
.ومايلاحظعلىطبيعةمناصبالشغلالتيتمإنشاؤهامعظمهامؤقتة،بالإضافةإلى
ضعفالتأهيلوتمركزاليدالعاملةفيالإداراتعلىحسابقطاعالصناعةوالفلاحةولزيادةفعاليةمكافحةالبطالةينبغيوضعإستراتيجيةشاملةتراعيالاعتباراتالتالية[1]:

_وضعآلياتتتكفلبمتابعةوتقييممختلفمراحلبرامجالتشغيل؛

_وضعبنكللمعلوماتحولالتشغيل؛

_الاهتمامبالتكوينلإمدادالقطاعاتالتيتعتمدالتكنولوجياتالحديثةباليدالعاملةالمؤهلة؛

_توجيهاليدالعاملةنحوالقطاعالفلاحيوقطاعالأشغالالعمومية؛

_زيادةوتيرةالنموالاقتصاديالذييؤديبالضرورةإلىرفعمستوىالتشغيل؛

_ضرورةالتنسيقبينمراكزالتكوينوالتعليممعاحتياجاتالمؤسسةوسوقالعمل.

[1]- مرادناصر،**التنميةالمستدامةوتحدياتهافيالجزائر**،مجلةالتواصل،العدد26،جامعةالبليدة،الجزائر،جوان2010، ص141.

الجدول رقم 05:تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة %	19.2	17.7	15.3	13.8	12.4	11.3	11.1	9.8	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة،2011

_بنك الجزائر،التطورات الاقتصادية والنقدية بالجزائر، التقريرالسنوي للسنوات 2014،2010،2005

ثالثا. مؤشرالفقر :لقدأدتسياساتالتعديلاالهيكليوالسياساتالانكماشيةالمفروضةمنقبلصندوق النقدالدوليعلىالجزائرإلىظهورفئاتواسعةفقيرة،حيثيمكنتقديمبعضالإحصائياتالخاصة بالوضعالاجتماعيكمايلي:[1]

_انخفاضنسبةالأميةبينالكبار (أكبرمن15سنة) من32 % سنة2001إلى23 % سنة 2005 لتصلإلىأقلمن 15%سنة2014نتيجةالدعمالمدرسيللأطفالوتنفيذبرامجمحوالأمية؛

_نصيبالفردمنالإنتاجالداخليالخاماإنتقلمن1500دولارسنة2001إلى3000دولارسنة 2005ليستقرفيحدود3500دولارسنة2014؛

_إنتقالالحدالأدنىللأجرالوطنيالمضمونمن 9000دجسنة2001إلى 1500دجسنة2005ليصلإلى18000دجبدايةمنسنة2012؛

_تحسنالوضعفيمجالالأمراضالمعديةبينالأوساطالشعبيةبفضلالبرامجالوقائيةوتحسن المياهالصالحةللشربوبالرغممنالتحسنالملحوظفيمجالمكافحةالفقرفيالجزائر ،إلاأنهينبغيعلىالحكومةمضاعفةالجهد لاسيمافيمجالدعم السلعالغذائية الضرورية وتبنيإستراتيجيةواضحةفيمكافحةالفقرو اسنادمهمةمكافحةالفقر لوزارةالتضامنالوطني. وللتقليلمنحدةالفقريجبمراعاةالاعتباراتالتالية:

_تفعيلدورالمنظماتغيرالحكوميةفيالمساهمةفيالقضاء علىالفقر ؛

[1]–قديعبدالمجيد،**المدخلإلىالسياساتالاقتصاديةالكلية**،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر 2013،،ص40 .

_تدخلالدولةفيحمايةالمجتمعمنالانعكاساتالاجتماعيةالتيتواكبعمليةالاصلاحالاقتصادي؛

_تبنيسياسةإجتماعيةسليمةوواضحةإتجاهالفقراء؛

_مراعاةالسياسةالاجتماعيةعندإعتمادالبرامجالاقتصادية؛

_تعزيزالنموالاقتصاديالذييؤديإلىزيادةفرصالعمل.

الجدول رقم06 :تطور معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل الفقر %	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ، الشغل و البطالة، للسنوات 2010 و 2014.

رابعا. مؤشر

التلوثالبيئي:رغمإدراكالحكومةبأهميةالمحافظةعلىالبيئةإلاأنتفاقمحدةالتلوثالبيئيهوالغالبنتيجةإهمالالاعتباراتالبيئ
ةفيالمخططاتالتنمويةالسابقة،ويرجعسببالتدهورالبيئيفيالجزائرفيالآتي:

_إهمالقضاياالبيئةفيالبرامجالتنمويةمنذالاستقلالإلىغايةالثمانينات؛

_قيامصناعةتعتمدعلىالاستهلاكالمكثفللطاقةنتيجةامتلاكالجزائرالثروة النفطيةوغازطبيعي؛

_ضعفمستوياتجمعوتسييرالنفايات؛

_ضعفبرامجإعادةالتطهيرواستغلالمياهالصرف؛

_سوءاستغلالمواردالطاقةوالتأخرفيتبنيمشاريعالطاقاتالبديلةخاصةالطاقةالشمسية؛

_النموالديموغرافيوسوءالتهيئةالعمرانيةالمنجزة

ولمواجهةكلماسبقأصدرتالحكومةالجزائريةالعديدمنالتشريعاتالمتعلقةبحمايةالبيئةفيإطار
التنميةالمستدامةبدءامنالقانون03/10الصادرسنة2003،بالإضافةإلىاتخاذالتدابيرالجبائيةفي
قوانينالماليةالمتعاقبةوالتيتهدفإلىإرساءثقافةبيئيةوالاهتمامبنشرالوعيالبيئيلدىفئاتالمجتمع
وكذاتكثيفالرقابةعلىالأنشطةالملوثةقصدحمايةالبيئةوفقمقتضياتالتنميةالمستدامة.

خامسا. معدلالتضخم: مايلاحظعلىمعدلاتالتضخمعبرمختلفبرامجالتنميةوخلالالسنوات من 2001 إلى2014أنهامتذبذبة،حيثعرفنوعاماإرتفاعاخلال السنوات2009و2013وهذانتيجةالزياداتالمعتبرةفيالأجوروم راجعةالقوانينالأساسية لمختلف القطاعاتالاقتصاديةوالعموميةوللتقليلمنمعدلاتالتضخموالتحكمفيهاينبغيالقيامبمايلي:

التحكمفيالأسعارالمسببةللتضخملا سيماأسعارموادالبناءوالصناعةالغذائيةوقطاعالصناعاتالمعدنيةوالاليكترونية؛

_ترشيدالنفقاتواعتمادالمعيارالاقتصاديفيقبولأورفضالمشاريع؛

_الاهتمامبالإنتاجالمحليوتشجيعه؛

_التقليلمنفاتورةالاستيراد،الشيءالذييساعدعلىالتقليلمنالتضخمالمستورد

الجدول رقم07 :تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2001 الى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم%	4.2	2.6	3.6	3.5	6.1	3.9	4.5	6.8	5.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

كما أن هناك مؤشـــرات اخرى نذكرمنها:

•**نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:**يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، يعتمد عليه لتحديد القوةالاقتصادية للدولة،فمعدلات نمو سالبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليخلال فترة التسعينيات وهذا بسبب أزمة النفط سنة 1986 وكذلك الأوضاع الاجتماعية التي كانتسائدة آنذاك، إلا أن هذا المعدل بدأ بالتحسن ابتداء من سنة 1998 بسبب ارتفاع أسعار البترول،واستمرلارتفاع خلال السنوات اللاحقة ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد انتقلت قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لأعلى قيمة له خلال فترةالدراسة، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض حتى سنة 2015 بسببالانخفاض في أسعار البترول. كان ارتفاع في الناتج المحلي الإجماليابتداء من سنة 2000 حتى سنة 2014 ، لينخفض بعدها سنة 2015 معإن هذا النمو الذي شهده

الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله لتحسن الأوضاع الاقتصادية فيالجزائر بل لعدة اعتبارات منها، العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعارالبترول والغاز الطبيعي. و السياسات الاقتصادية والظروف الاقتصادية العالمية حتى وصل ادنى قيمة له سنة 2020 الى 2021 بسبب جائحة كورونا.[1]

1. الميـــزان التجاري:

تتصف الجزائر كغيرها من الدول العربية والدول الناميةلارتباط أسواق الدول الصناعيةالمتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه الخصوص سواء تعلق الأمربالواردات أو الصادرات،وتعتبر دول الاتحاد الأوربي المورد والزبون الرئيسي للجزائرمن خلال الجدول يتضح جليا أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداء من سنة 1994 التيتعتبر بداية الإصلاحات الاقتصادية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في عام 1997 .اذن التحسن في الميزان التجاري مرده إلى الزيادة الكبيرة في الصادرات مع التغير الطفيف فيالواردات، وفي الحقيقة يرجع التطور الكبير الذي عرفته الصادرات الجزائرية بعد الإصلاحات إلىارتفاع صادرات المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري. فقد تميزت سنة 1998بارتفاع أسعار البترول، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادراتورصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات ككل. وعرفت السنوات اللاحقة على العموم ارتفاعا فيرصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ما أدى إلى نمو قيمة الصادرات ووضعايجابي للميزان التجاري، إلا أنه بدأ في الانخفاض بداية من سنة2012الى سنة 2014 ، أما سنة 2015 فقد سجل عجزا امتد الى السنوات التي تلتها ، وكان هذا نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول ، اما في السنوات الأخيرة فقد تحسن الوضع تدريجيا حيث سجلت فائضا في الميزان التجاري الربع الأول من سنة 2023 و الخلاصة أن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية ممايستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات.

2. **مؤشر التنمية البشرية:**لقد عرف مؤشر التنمية البشرية IDH تحسنا كبيرا في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجةالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي التيباشرتها السلطات العمومية، فلقد تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر سنة 2014 و وسنة 2015 واحتلت بذلك المرتبة 85 عالميا من مجموع 188 بلد، وقد صنفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها ذات تنمية بشرية عالية، ويعود هذا

[1] – خنشول دنيا، مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 5 ،العدد 1 ، جوان2018.

التحسن إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الناجم عن ارتفاع أسعار البترول.ثم تراجع سنة 2019 الى المرتبة 91 عالميا .

3. **تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر:** تحسن الحالة الصحية للمواطنين تعني اهتمامالدولة بتقديم الخدمات الصحية لهم، بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة الذي يعتبر مؤشر امتياز الدولة المهتمة بصحة مواطنيها، فقد حققت الجزائر قيم عالية تنافس بها دول الجوار وحتى الدول المتطورة وذات الدخلالعالي،فيما يخص معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات فقد انخفض وتراجع لتنخفض سنة 2014 مع أن هذه الأرقام تبقى ضعيفةعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مواجهة هذه الظاهرة وفرضالحماية للطفل والأم، وتبقى نسبة وفيات الأطفال في الجزائر مرتفعة خاصة الرضع حديثي الولادة.

أما فيما يخص نسبة السكان الذين تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي فقد شهدت تحسنا منذ سنة2000 إلى غاية سنة 2015 الى يومنا هذا نتيجة جهود الحكومة في تحسين البنية التحتية ورغمهذا التحسن إلا أن الجزائر مازالت تعاني من نقص في هذا المجال.

أما نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب فهي في تناقص مستمر منذ سنة2000 الى غاية 2015 وهذا بسببتزايد عدد السكان وضعف الاستثمارات، فقد بذلت الجزائر ولازالت جهودا كبيرة لتحسين توفير مياه الشرب للسكان مع التركيز على توسيع البنية التحتية.

وما يمكن قوله أن قطاع الصحة في الجزائر تكتنفه العديد من المشاكل التنظيمية والتجهيزية وكذاسوء توزيع المؤسسات الصحية عبر التراب الوطني.

من خلال تتبعنا لتطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر اتضح جليا أن إدارة عمليةالتنمية الاقتصادية ومن ثم المستدامة في الجزائر اكتنفها الغموض وانعدام الرؤية في توحيد الجهودواستخدام الموارد المتاحة استخداما أمثلا مما خلق فجوة في تجسيد مفهوم التنمية الاقتصاديةالمستدامة، حيث دخلت الجزائر في دوامة الانجاز فقط دون النظر لقيمة الانجاز وتأثيره على رفاهية الأفراد بما يضمن للأجيال المقبلة حياة أفضل.

المطلبالثالث: تحديات وأفاقالتنميةالمستدامةفيالجزائر.

قبلالتطرقإلىالتحدياتالتيتواجهها الجزائرفيتحقيقالتنميةالمستدامةينبغيالتطرقإلىتحدياتالتنميةالمستدامةفيحدذاتها.

أولا:تحديات التنميةالمستدامة.

تدخلضمنالتحدياتالحاضرةللتنميةالمستدامةفيالجزائرمايلي:[1]

- تخفيفالفقرومحاربةالبطالةومحاربةالعنف؛
- نشرطرقالإنتاجواستهلاكمسؤوللطاقةلتفاديإصداراتالغاز ،النفاياتوتبذيرالمواد؛
- ضمانحصولالجميععلىمواردالطاقةلتحسينظروفالحياة؛
- ضماناالتعليمالقاعديللجميعوالتكوينالعام؛
- خفضالمشاكلالبيئيةالتيهيأساسا لأمراض؛
- تحسينالوصولإلىالمياهالصالحةللشربوتصريفالمياه؛

ومنأهمالتحدياتالجديدةالمتعلقةبالتنميةالمستدامةالمنبثقةعنمؤتمرالعملالدوليالمنعقدبجنيفسنة2013نجدمايلي[2]:

تحقيقالاستدامةالبيئيةوتحويلرؤيةتوفيرالعملاللائقللجميعإلىحقيقةواقعة؛

- الاستثمارفيالبنيةالتحتيةلإدارةالمياهوفيالحمايةالاجتماعيةفيالأريافمنشأنهأنيولد فرصالعملويستصلحالأراضيويزيدالإنتاجيةالزراعيةويحسنالمقاومةفيوجهتغيرالمناخ،

- إعادةالهيكلةالاقتصاديةوالأخذبعينالاعتبارتغيرالمناخومايثيرهمنتهديدللوظائفوسبلالعيش؛بالطاقةخاصة
- تدعيمأسعارالطاقةوالسلعذاتالصلةبالنسبةللأسرالفقيرة؛
- إدماجالسالمةوالصحيةالمهنيتينفيسياساتالتصميموالمشتريات؛

[1] –ناجيةصالحي،مرجعسبقذكره،ص36.

[2] –بقةالشريف،العايبعبدالرحمن،**العملوالبطالةكمؤشرينلقياسالتنميةالمستدامةفيالجزائر** ،مجلةأبحاثاقتصاديةوادارية، كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير ،جامعةمحمدخيضربسكرة،العدد04، ديسمبر 2008،ص 101.

- تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج وإستهلاك أكثر إستدامة؛

ويمكن القول أن السياسات المتسقة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فعالية لضمان انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص إلى أدنى حد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات ..

ثانيا: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططات تنموية خماسية للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية. ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

1. محتوى برنامج التنمية للفترة 2015-2019:

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية منقبلا لمؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7 % معآفاق سنة 2019، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر ب 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دينار.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي:

- **تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعملياته الدعم التي تقوم بها الحكومة".

- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

- **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:** وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

_ترسيخديمقراطيةتشاركيةبمايشجععلىترقيةقنواتالحواروالاتصال؛

-تعزيزاستقلاليةالعدالةومكافحةكافةأشكالالآفاتالاجتماعية؛

_تحسينوعيةالحكامةومحاربةالبيروقراطية؛

_تحديثالخدمةالعموميةوتحسينوعيتهاللاستجابةلطلباتالمواطنينالمتزايدة؛

_العملعلىإشراكالمجتمعالمدنيفيتسييرالشؤونالمحليةوتجسيدمساراللامركزيةفي التسيير .

2. **متطلباتتجسيدبرنامجالتنميةللفترة2015-2019:** منأجلتجسيدالأهدافالمقررةفيهذاالبرنامج يتطلبالعملعلىتحقيقمايلي:

- **عصرنةالمنظومةالمصرفيةوالمالية:**فيهذاالمجال،فإنأهمالعملياتالتييتنبغيتجسيدهاتتمثلفيالأتي:

_تكييفالإطارالتشريعيوالتنظيميالذييحكمالنشاطالمالي؛

_تطويرواستعمالأدواتالدفعالعصريةوتدعيموتحديثالنظامالمعلوماتيللبنوك؛

_تطويرإستعمالتكنولوجياالعالموالاتصالفيمعالجةالعملياتالبنكيةوبالتاليتحسينالخدمةالمقدمةللزبائن؛

_تقليصآجالمعالجةملفاتالقروضوالتمويلمنخلالضمانالمزيدمناللامركزيةفياتخاذ القرار .

_توسيعوعصرنةالقطاعالصناعي.

ومنأجلتحقيقذلكيتطلبالعملوالسهرعلىتحقيقمايلي:

-ترقيةالإنتاجالوطنيوحمايتهوتحسينتنافسيةالمؤسساتوتطبيقمعاييرالجودة؛

_دعمنشاطاتتثمينالمواردالطبيعية،خصوصانشاطاتإنتاجالأسمنتوالفوسفاتوصناعة الحديد

الصلبوالأسمدةوالبناءاتالحديديةوغيرها؛

_تعزيزالنشاطاتالصناعيةالمزودةلقطاعاتالطاقةوالريوالفلاحة؛

_إعادةالنظرفيالبرنامجالوطنيلتأهيلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةوتكييفهمنخلالتحقيقإجراءاتوكيفياتالتمويل.

- **3. تطوير النشاطات الفلاحية:** لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- _ توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛

- _ الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛

- _ مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة فيما لا لم وانئو ملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

- **4. تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:** من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهدافا ستكما لا المختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص فيما يأتي:

- _ توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال الإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكما لا المنافذ الخاصة بالطرق السيا رة بطول إجمالي يقدره 663 كلم؛

- _ تطوير شبكة الطرق من خلال الإنجاز خطوط حديدية وعمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛

- –تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال الإنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛

- _ مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وانشاء محطات جديدية،

- _ إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

- وعليه، يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أما انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أما الجديد للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمدا خيل البترول غير المستقرة.

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

بعد ما تم التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالشمول المالي ركائزهسياساته، والتنمية المستدامة وأهميتها ودورها في الشمول المالي إلا أنها تبقى أفكار نظرية، ودعمنا هذاالجانب بالجانب التطبيقي عن طريق دراسة الشمول المالي في الجزائر، سوف نتناول في هذا المبحث:

المطلب الأول: استراتيجية الشمول المالي في الجزائر

الشمول المالي يُعتبر أحد المحاور الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، ويهدف إلى ضمان أن يكون لجميع الأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة. فيما يلي نقاط أساسية يمكن أن تشملها إستراتيجية الشمول المالي في الجزائر:

أولا. تحسين البنية التحتية المالية:توسيع شبكة الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي لتغطي المناطق الريفية والنائية، وتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني وتوفير تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

ثانيا. تعزيز الوعي المالي:و ذلك بتنفيذ برامج تعليمية حول الإدارة المالية والاستثمار للأفراد والمشاريع الصغيرة.وتنظيم حملات توعية حول أهمية الشمول المالي وفوائده على الأفراد والمجتمع.

ثالثا.دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: بتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع تبسيط إجراءات الحصول على التمويل.
توفير استشارات مالية وإدارية لتعزيز قدرة هذه المشاريع على الاستدامة والنمو.

رابعا. تطوير الخدمات المالية الرقمية:دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية على تقديم خدمات مالية عبر الإنترنت.

خامسا. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي:وذلك بوضع سياسات وقوانين تدعم الشمول المالي وتوفر الحماية للمستهلكين و تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية لضمان تنفيذ السياسات بشكلفعال.

سادسا. توسيع نطاق التأمين: تشجيع الأفراد والشركات على الاستفادة من خدمات التأمين لحمايتهم من المخاطر الماليةو تقديم منتجات تأمينية مبتكرة تلبي احتياجات الفئات المختلفة من المجتمع.

سابعا.تشجيع الإدماج الاقتصادي للفئات المهمشة:توفير خدمات مالية مخصصة للنساء، الشباب، والأفراد ذوي الدخل المنخفض،ودعم الجمعيات التعاونية والبرامج التي تستهدف هذه الفئات لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد.بتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات، يمكن للجزائر تعزيز الشمول المالي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل يساهم في تحسين مستوى المعيشة لجميع المواطنين.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

أولا: مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية بالنسبة لمبالغين فوق 15 سنة:

– يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال سنتين.

الجدول رقم08: ملكية الحسابات في مؤسسات بالنسبة من البالغين فوق 15 سنة فيالجزائر.

	الذكور				الإناث				المجموع			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة	46.13	60.91	56.25	56.83	20.41	40.07	29.27	31.19	33.29	50.48	42.78	44.10

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي Global Findex Data base.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الأربع،حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 50.5% ، وسرعان ما تراجعت في سنة 2017الى42.4% ، وهذا راجع إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلىتعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ وجود زيادة نسبة ممن يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية رسمية من الذكورعلى نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017 ، حيث بلغت 40.3% لمذكور مقابل29.3% بالنسبة للإناث من البالغين، أي هناك فجوة واسعة بين الإناث، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلىعدم إمتلاك الاموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

ثانيا: مؤشر المقترضون من البنوك التجارية في الجزائر.

يعد مؤشر القرض ذو أهمية لقياس الشمول لمالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائحالمجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويوضح الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغينفوق 15 سنة من البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول رقم 09: نسبة الإفراد البالغين فوق 15 سنة اللذين اقترضوا من البنوك التجاريةفي الجزائر خلال الفترة (2011-2014-2017-2020)

السنة	2011	2014	2017	2020
المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	39.10	42.5	44.6	46.7

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتضح من خلال لمعلومات الموجودة في الجدول أعلاه ضعف نسبة الاقتراض للبالغين 15سنة فما فوق الذين اقترضوا من المصارف التجارية في الجزائر ، حيث نلاحظ إرتفاع طفيف من2% في سنة 2014 إلى 5% في سنة 2017 ،لتصل إلى 42.6% و 46.7% لسنتي 2017و 2020 على التوالي وهذا ا رجع إلى نقص تبني الشمول المالي في الجزائر وكذلك وضعشروط تعجيزية للحصول على قروض.

ثالثا: مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق:

يقيس هذا المؤشر مدى قيام البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار من المؤسسات الماليةالرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 10: نسبة الادخار من المصاريف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين15 سنة فما فوق .

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	%4	%14	%11	-

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الادخار من المصارفالتجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين أكثر من 15 سنة في الجزائر منخفضة،حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 14%و يعود السبب إلى ارتفاع النمو الاقتصادي و انخفاضمختلف الأسعار. لتعود بانخفاض بنسبة 11% في سنة 2017، وهو أمر طبيعي لأن الجزائر في تلك الفترة كانت تعيش صدمة جراء انخفاض أسعار البترول ، ما نتج عنها انخفاض الانفاقالحكومي الامر الذي أدى الى زيادة بعض الأسعار و بالتالي تراجع نسبة الادخار.

المطلب الثالث: دراسة تجربة الجزائر في مجال الشمول المالي ودوره في تحيق التنمية المستدامة

في هذهالدراسة،استخدمنابياناتالمؤشرالعالميللشمولالماليلعام 2017 وفيحالةجمعالبياناتالخاصةبالجزائرفقدتماختيار 1016 شخصاللمشاركةفيالمسحالمطلوبيمثلون 90% منالسكانيشملالاستقصاءسكانالجنوبالذينيمثلون 10% الباقيةخلالالفترةمن11إلى26سبتمبر 2017،وتمالتواصلمعالعينةبشكلمباشروباللغةالعربية[1].

الشكلرقم05 :نسبةالبالغينممنلديهمحسابمصرفي2017

[1] – بسبعبدالقادر ،طهراويدومةعلي، " **واقعالشمولالماليفيالجزائرعلىضوءالمؤشرالعالمي**" ،ورقةبحث مقدمةضمنفعالياتالمؤتمرالعلميالدوليالثانيحولالتحولالرقميوأثرهعلىالتنميةالمستدامة،كليةالإدارةوالاقتصادونظمالمعلومات،جامعةمصرللعلوموالتكنولوجيا،مصر ،ص7 .

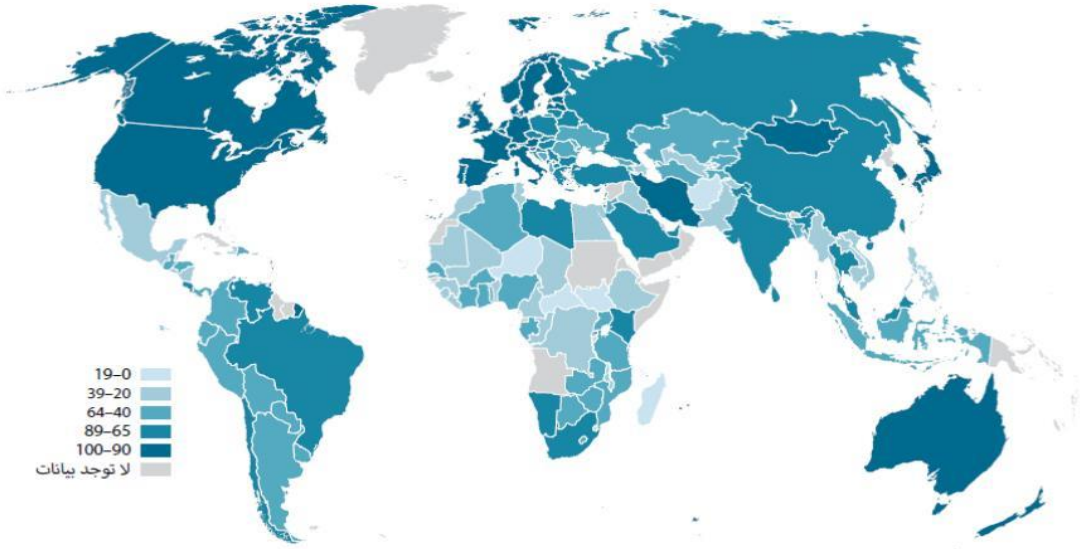

المصدر :جيكهيسوسنيةأنصاروآخرون،قاعدةبياناتالشمولالمالي،قياسمستوىالشمولالماليوثورةالتكنولوجياالمالية،مجموعةالبنكالدولي،2017، ص03.

تظهرقاعدةبياناتالمؤشرالعالميللشمولالماليأن43 % منالبالغينفيالجزائريمتلكون حساباتفيمؤسساتمالية خلالعام2017مقابل 50 % فيعام2014و33 % فيعام 2011.

والغالبيةالعظميمنمالكيالحساباتلديهمحساباتإمافيالبنوكأومؤسساتالتمويلالأصغرأوأينوعآخرمنالمؤسساتالماليةالمنظمة .أماعلىالمستوىالعالميفإن% 69منالبالغينيمتلكون حساباتفيمؤسساتمالية أومنخلالشركاتتقديمالخدماتالماليةعبرالهاتفالمحمولخلالعام2017مقابل 62 %فيعام2014و51% فيعام2011وفيالبلدانمرتفعةالدخل،يمتلك 94% منالبالغينحسابات،مقابل 62% فيالبلدانالنامية

- **التفاوتفيملكيةالحساباتالمصرفية**:حتىمعاستمرارتزايدامتلاكالحسابات،لايزالالتفاوتقائمة . فقدكانتالفجوةكبيرةبينالجنسينفيالجزائر ،حيثأنهناك% 56منالرجاليمتلكونحسابات،مقابل29% منالنساء . وعلىالمستوىالعالميهناك% 72منالرجاليمتلكونحسابات،مقابل 62% منالنساء ،وهذهالفجوةبينالجنسينوهيبواقع 1 نقاطمئويةكانتموجودةأيضافي عامي2011و2014 وفيالبلدانالمتقدمةكانتالفجوةبينالجنسينضئيلةبنقطتينمئويتين.

ولمتنخفضالفجوةبينالفئاتالأكثرثراءوالفئاتالأشدفقرة،حيثنجدفيالجزائرأنمنبين المنتمينالأغنى 60%منالأسرفيالبلدان،يمتلك% 74منالبالغينحسابات،لكنبينمنينتمون لأفقر % 40منالأسر،لايمتلكسوى 61%منالبالغينحسابات،ممايخلقفجوةعلىالمستوىالمحلي

بواقع13نقاطمئوية،علىعكسالفارقالموجودفيالبلدانالنامية،والمشابهإلىحدماللواقعالعالمي .فمن بينالمنتمينالأغنى 62%منالأسرفيالبلدان،يمتلك 11% منالبالغينحسابات .لكنبينمنينتمون لأفقر 12% منالأسر،لايمتلكسوى 74%منالبالغينحسابات،ممايخلقفجوةعالميةبواقع13نقطةمئوية .

وملكيةالحساباتأقلأيضابينالبالغينالشباب،والأشخاصالأقلتعليما،ومنهمخارجقوةالعمل.

الشكلرقم06 :الفجوةبينالجنسينفيملكيةالحساباتالمصرفية.

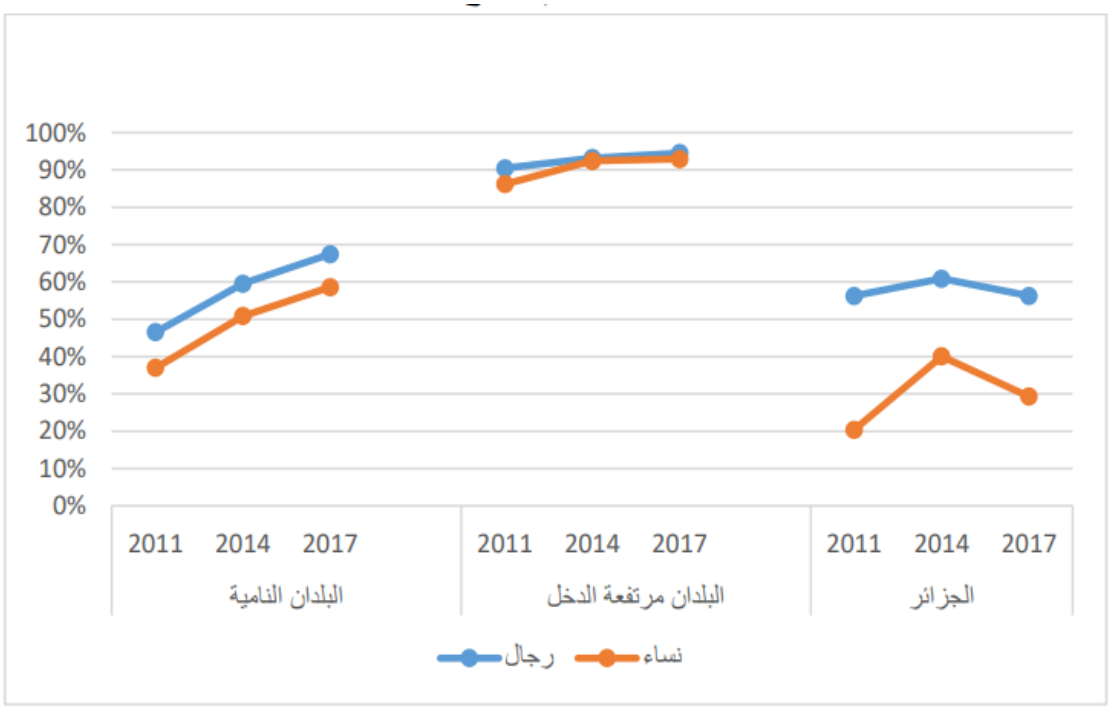

المصدر : بسبععبدالقادر،طهراويدومةعلي،مرجعسبقذكره09.

- **منلايزالونبدونحساباتمصرفية:**وأسبابذلك

عالمية،مازالهناكنحومليارباالغلايمتلكونحسابات،أيليستلديهمحساباتفيمؤسساتمالية أومنخلالشركاتتقديمالخدماتالمال ية عبرالهاتفالمحمول .ولأنعموماالبالغينتقريبايمتلكون حساباتفيالبلدانمرتفعةالدخل،فإنأغلب البالغينالذينليستلديهمحساباتيعيشونفيالعالمالنامي واندونيسيا وبالفعل،يعيشقرابةالنصففيسبعةبلداننامية فقطهي : بنغلاديش،والصين،والهند، والمكسيك،ونيجيريا، وباكستان .وفيالجزائريوجد 16.5 % منإجماليالبالغينليستلديهمحساباتمصرفية .

وتمثلالنساءنسبةكبيرةبينمنلايمتلكونحساباتمصرفيةفيالبلدانالتيلاتوجدبهاسوى نسبةصغيرةمنالبالغينالذينلايملكونحساباتمصرفية،مثلالصينوالهند،وكذلكفيالبلدانالتيتصلبها هذهالنسبةإلىالنصفأوأ كثرمثلبنغلاديشوكولومبيا.

ويشكلالفقراء أيضانسبةغيرمتكافئةممنليستلديهمحساباتمصرفية وعالمية،ينحدرنصف البالغينالذينلايمتلكونحساباتمصرفيةمنأفقر 40 %منالأسرفيبلدانهم،فيماينتميالنصفالآخرالأغنى % 60 منالأسر .لكنهذاالنمطمتفاوتفيمابينالبلدان .ففيالبلدانالتيلايمتلكفيها نصفالبالغينأوأكثرحساباتمصرفية،يكوناحتمالانتمائهمللأسرالفقيرةأوالغنيةمتساوية .لكنفي البلدانالتيتتراوحفيها هذهالنسبةبينحو 20و 30%فقط،فإناحتمالانتماء غيرالمالكينللحساباتالمصرفيةإلىالفقراء تكونأ كبربكثير والمستوىالتعليميللبالغينالذينلايمتلكونحساباتمصرفيةيكونمنخفضةعلىالأرجح ففي الجزائر ،لميحصلإلانحو % 39منمجموعالبالغينالحاصلينعلىالتعليمالابتدائيأوأقلعلىحساباتمصرفية . وتقتربالنسبةمنالنصفبينالبالغينالذينمستوىتعليمثانويأوأكثرولديهمحساباتمصرفية .

أمافيالعالمالنامي،لميحصلنحونصفمجموعالبالغينإلاعلىالتعليمالابتدائيأوأقل.

وتقتربالنسبةمنالثلثينبينالبالغينالذينليستلديهمحساباتمصرفية،فيماحصلأكثرمنثلثهمبقليلعلىالتعليمالثانويومابعدالثانوي.

الشكل رقم07 :1.7مليارشخصبالغليسلديهمحسابمصرفي

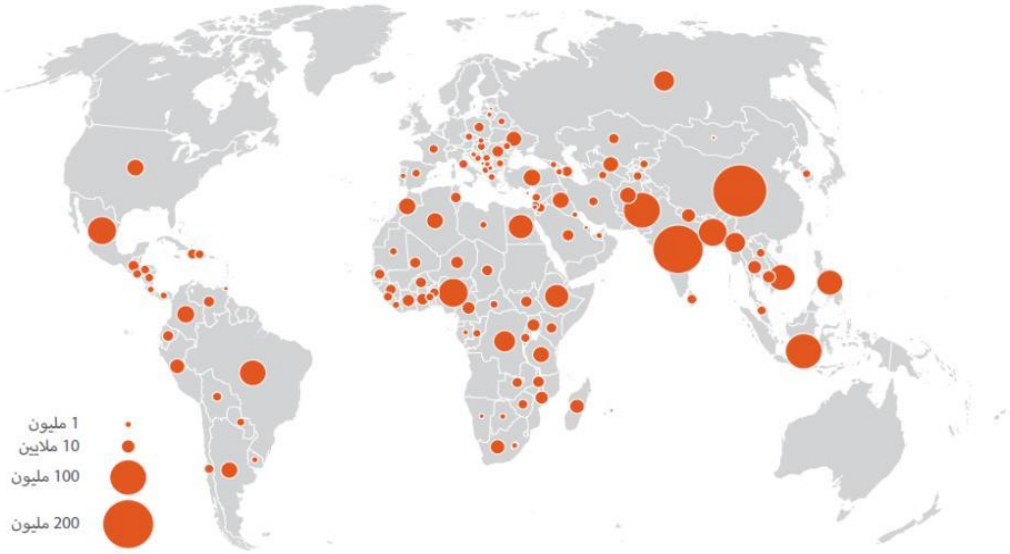

المصدر :جيكهيسوآخرون،مرجعسبقذكره،ص5.

يقلاحتمالعدمامتلاكحساباتمصرفيةبينمنهمضمنالقوىالعاملةالنشطة .ففيالجزائريوجد 59 % منالبالغينالذينيملكونحساباتمصرفيةضمنقوةالعمل،و61%منالبالغينالذينلا يملكونحساباتمصرفيةهمخارجقوةالعملكذلك .

ومنبينهؤلاء ،يكوناحتمالوجودالنساءخارجقوةالعملأكبرمقارنةبالرجال .ورغمأننحو 47 %37منمجموعالبالغينفيالعالمالناميخارجقوةالعمل،فإن منالبالغينالذينلايملكونحساباتمصرفيةهمخارجقوةالعملكذلك.

لإلقاءالضوءعلىأسبابعدمامتلاكحساباتمصرفية،اشتملالمسحالاستقصائيلقاعدةبيانات المؤشرالعالميللشمولالماليلعام2017علىسؤاللبالغينممنليستلديهمحساباتفي مؤسساتماليةعنالأسبابوراءذلك . ففيالجزائركانالسببالأكثرشيوعاهوأنهملايمتلكونأموالتستدعي استخدامحسابفقدأشار 21%إلىذلكباعتبارهأحدالأسبابوراءعدمامتلاكحسابفيمؤسسةمالية، فيماأشارنحو 4%منأجابواعلىهذاالسؤالإلىالتكلفةوبعدالمسافة،وأفادتنسبة 12%أنهملايمتلكونحساباًلانأحدأفرادالأسرةلديهحسابًبالفعل .وفيالمقابل،أشارنحو

9% البالغين ممن لا يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي، وأشار 7% إلى بعد محاجتهم للخدمات المالية، فيما أشار 5% إلى التزاماتهم الدينية.

- **كيف يقوم الناس بسداد المدفوعات وتلقيها:** يقوم معظم الناس بسداد المدفوعات، مثل فواتير المرافق، أو إرسال الأموال إلى ذويهم في جزء آخر من البلاد، ويتلقى معظمهم المدفوعات مثل الأجور أو التحويلات الحكومية. وقد اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال عن أنواع المدفوعات التي يسدد **الأ**شخاص ويتلقونها وكيفية إجرائهم لهذه المعاملات باستخدام حساب أو نقدا[1].

3. **المدفوعات من الحكومة:** في الجزائر يتلقى نحو 14 % من البالغين مدفوعات من الحكومة سواء أجور القطاع العام أو معاشاته التقاعدية أو التحويلات الحكومية "الإعانات الاجتماعية مثل إعانات البطالة، أو مدفوعات النفقات التعليمية أو الطبية"، وعالمية تصل النسبة إلى ربع البالغين، وفي البلدان عالية الدخل، يتلقى 43 % من البالغين تلك المدفوعات؛ وتصل إلى النصف في البلدان النامية. وفيما عدا البلدان الأشد فقرا، فإن معظم الأشخاص الذين يحصلون على مدفوعات من الحكومة يتلقونها في حسابات مصرفية.

4. **المدفوعات الخاصة بالعمل:** تغطي بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أيضا مدفوعات الأجور بالقطاع الخاص بالإضافة إلى غيرها من المدفوعات الخاصة بالعمل، مثل مدفوعات بيع المنتجات الزراعية. وعالمية، يحصل 28% من البالغين على أجور من القطاع الخاص، و 46% في البلدان مرتفعة الدخل و 24% في البلدان النامية، و 12% من البالغين في الجزائر. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يتلقى معظمهم هذه المدفوعات في حسابات مصرفية، فيما لا يقوم بذلك سوى النصف تقريبا في البلدان النامية. كما يحصل نحو 2% من البالغين في الجزائر على مدفوعات خاصة ببيع المنتجات الزراعية، حيث يتلقى جميعهم تقريبا هذه المدفوعات نقدا.

- **كيف يستخدم الناس حساباتهم ويصلون إليها:**

إنا متلاك حساب يمثل خطوة أولى مهمة نحو الشمول المالي لكن للاستفادة بشكل كامل منا متلاك حساب، يلزم أن يكون بمقدور الشخص استخدامه بطرق آمنة وملائمة. وتقدم قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أفكارا ليست فقط حول من يمتلكون الحسابات، بل أيضا عما إذا كانت تستخدم في إجراء المدفوعات وكيفية القيام بذلك.

✓ **بالنسبة للمدفوعات الرقمية:**

[1] – بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أفاد
26%منالبالغينفيالجزائر ،بأنهماستخدمواحساباتهممرةواحدةعلىالأقلفيإرسالأواستلاممدفوعاترقميةخلالالعاممالما ضي .وفيالبلدانمرتفعةالدخل،بلغتالنسبة% 91منالبالغينمقابل% 44فيالبلدانالنامية . عرفاستخداممالمدفوعاتالرقميةارتفاعاخلالالفترةمن2014 إلى 2017 فقدزادتنسبةالبالغينحولالعالمالذينيرسلونأويتلقونمدفوعاترقميةمن41% إلى% 52 بواقع11نقطةمئوية،وفيالبلدانالناميةارتفعتنسبةالبالغينالذينيستخدمونهذهالمدفوعاتبواقع 12 نقطةمئويةلتصلإلى44%.

الشكلرقم 08: استخداممالحساباتالمصرفيةفيالمدفوعاتالرقمية

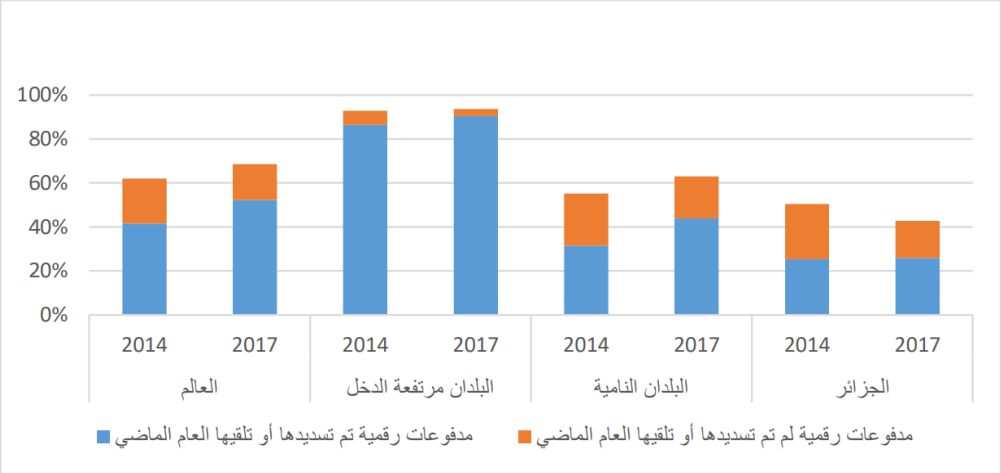

المصدر: بسبععبدالقادروطهراويدومةعلي،مرجعسبقذكره،ص11 .

- ✓ **عبرالهاتفالمحمولأو**

الانترنيت:توفرالهواتفالمحمولةوالانترنيتبشكلمتزايدبديللبطاقاتالخصموالائتمانالإجراءمعاملاتدفعمباشرةمنالحسا ب .ففيالبلدانمرتفعةالدخل،أفاد51 %منالبالغين(55%منمالكيالحسابات)بأنهم أجروامعاملةماليةواحدةعلىالأقلفيالعاممالماضيباستخداممالهاتفالمحمولأوالانترنيت .وأمافي البلدانالنامية،فقدأفاد 19%منالبالغين
30%منمالكيالحساباتبأنهمأجروامعاملةدفعمباشرةواحدةعلىالأقلباستخدامحسابماليعبرالهاتفالمحمول،أومنخلالها تفمحمول،أوالانترنيت،بينمافيالجزائرلمتتجاوزالنسبة2 %من البالغين.

✓ **الحساباتالخاملة:**ليسجميعالأشخاصالذينلديهمحساباتيستخدمونهابنشاط، حيث أننحو 32%منمالكيالحساباتفيالجزائرلميقوموابأيعملياتإيداعأوسحب،بشكلرقميخلالاثنيعشرشهرا الماضية،وبالتاليفهميمتلكونمايمكناعتبارهحساباتخاملة .وتتفاوتنسبةهذهالحساباتمنبلدلآخر، لكنهاتعدمرتفعةخاصةفيالعديدمنبلدانجنوبآسيا،وعالمياوصلتالنسبةإلى20%.

- **أنماطالادخاروالائتمانوالقدرةعلىمواجهةالمخاطرالمالية:**

إدارةالمخاطرالماليةهي امكانيةالحصولعلىالائتمان،وادخارالأموال،واجميعجوانبرئيسيةللشمولالمالية . وتوضحبياناتالمؤشرالعالميللشمولالماليكيفولماذايقومالناسبالادخاروالاقتراضوتبرزمدىقدرتهمعلىتغطيةالنفقاتغيرالمتوقعة.

✓ **الادخارمنأجلالمستقبل:**أفادنحونصفالبالغينفيمختلفأنحاءالعالمبأنهمادخروابعضالأموالفيالعامالماضي،وفيالبلدانمرتفعةالدخلأفاد71 % بأنهمقاموابالادخارمقابل % 43 فيالبلدانالنامية،وفيالجزائركانتالنسبة39 % وهيقريبةمنالمتوسطفيالبلدان النامية .ويدخرالناسالأموالبطرقمختلفة، فالكثيرونيدخرونبالطرقالرسميةمنخلال،علىسبيلالمثال،استخدامحسابفيمؤسسةمالية . وفيالبلدانمرتفعةالدخل،يستخدمأكثرمن55% منمجموعالبالغينهذهالطريقةفيالادخار،وأمافيالبلدانالنامية يستخدممايقلقليلاعننصفالمدخرين% 21منمجموعالبالغين،هذهالطريقةوفيالجزائر فقط 11%يستخدمونحسابفيمؤسسةماليةمنأجلالادخار.

الشكلرقم09 :حالةالادخار.

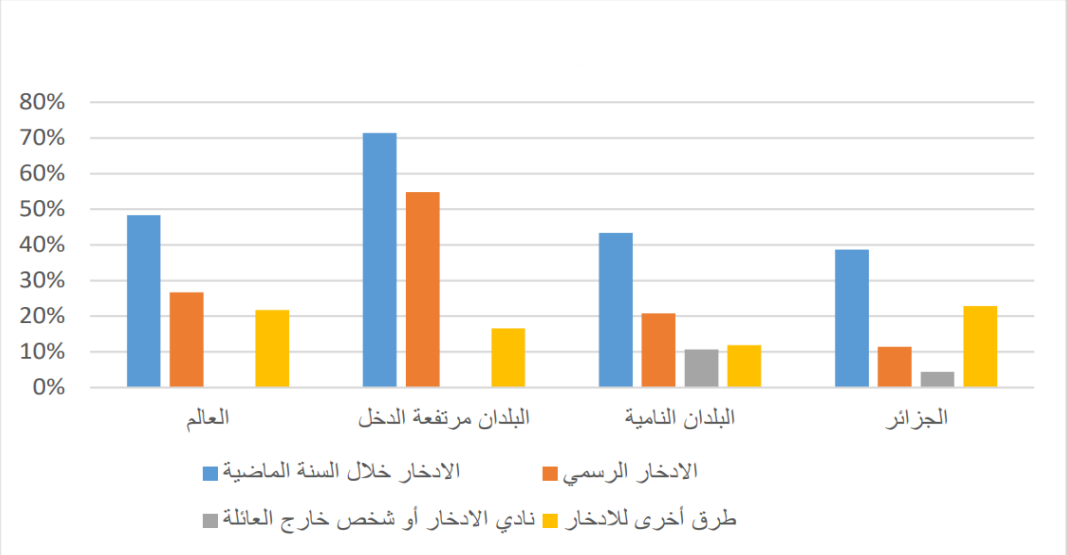

المصدر :بسبعبدالقادروطهراويدومةعلي،مرجعسبقذكره،ص12.

وتتفاوتأنماطالادخارأيضاحسبنوعالجنسومستوىالدخل .وفيالبلدانالنامية،تزيداحتمالية ادخارالرجالفيالمؤسساتالماليةبواقع 6 نقاطمئويةمقارنةبالنساء،فيمايزيداحتمالادخارالبالغين الأكثرثراءبواقع15نقطةمئويةمقارنةبنظرائهمالأشدفقرة .وفيالبلدانمرتفعةالدخل،يزيداحتمال الادخاربالطرقالرسميةبينالبالغينالأكثرثراءبواقع23نقطةمئويةعننظرائهمالأشدفقرا.وأفادنحونصفالبالغينفيالبلدانمر تفعةالدخلبأنهميدخرونلمرحلةكبرالسن .وأمافيالبلدان النامية،فلمتتجاوزنسبةمنأفادوابذلك29 % وفيالبلدانمرتفعةالدخلوالنامية،علىحدسواء،أفاد 14 % بأنهميدخرونلبدءمشروعأوتشغيلهأوتوسيعه . ويكونالادخارمنأجلالمشاريعأكثرشيوعافي العديدمنبلدانمنطقةأفريقياجنوبالصحراء،حيثأفادبذلك29 % أوأكثرمنالبالغينفيإثيوبياوكينياونيجيريا علىسبيلالمثال.[1]

✓ **اقتراضالأمـــــوال**:أفادنحونصفالبالغينفيمختلفأنحاءالعالمبأنهماقترضواأموالافي العاماالماضيوكانتالنسبةالأكبرفيالبلدانمرتفعةالدخل،حيثيعتمدمعظمالمقترضينعلىالائتمانالرسميالمقدممنمؤسسةم الية أومنخلالبطاقةالائتمان .

[1] – بسبعبدالقادر،طهراويدومةعلي،مرجعسبقذكره،ص13.

وعلىالعكسمنذلك،يلجأالمقترضونفيالبلدانالناميةعلىالأرجحإلىالأسرةأوالأصدقاء.فماهيالأغراضالتييقترضالناسمنأجلها؟

أحد الأغراضالشائعةهوشراءأرضأومنزل،وهوأكبراستثمارماليقومبهالعديدمنالأشخاصفي حياتهم. وفيعام2017أفاد27% منالبالغينفيالبلدانمرتفعةالدخلبأنهممدينونبقرضسكنيأخذوهمنأحدالبنوكأوالمؤسساتالمالية.مقابلأقلمن22% فيالبلدانالنامية.

الشكلرقم10: حالةالاقتـــــراض

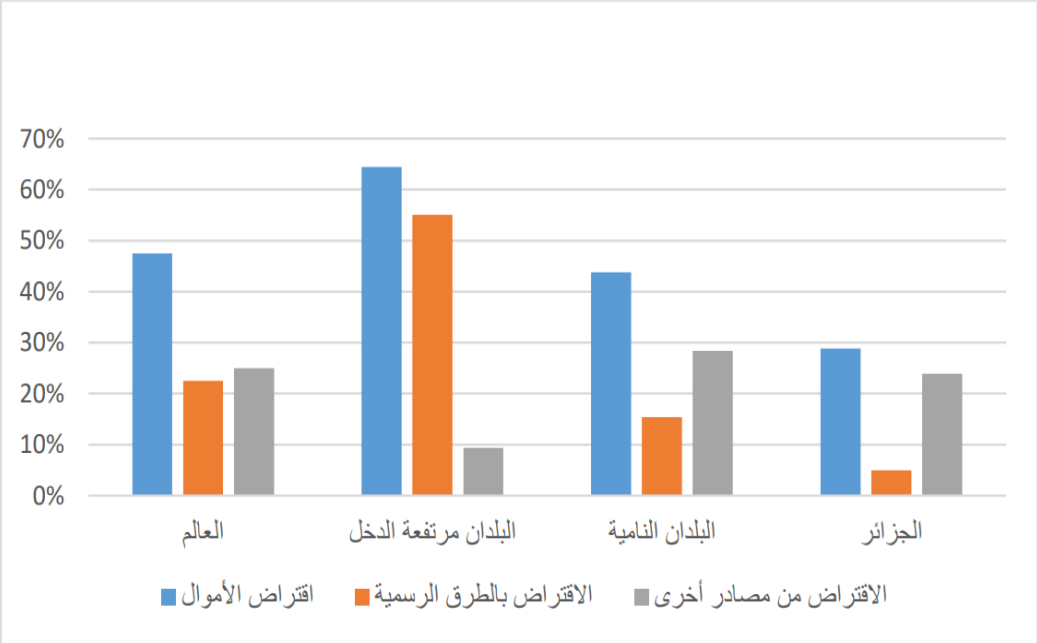

المصدر: بسبعبدقادروطهراويدومةعلي،مرجعسبقذكره،ص13.

- ✓ **الوصولإلىالأموالفيالحالاتالطارئة:**

القياسالقدرةعلىمواجهةالمخاطرالمالية،تضمنالمسحالاستقصائيللمؤشرالعالميللشمولالماليالعام2017سؤالللمشاركينعماإذاكانيمكنهمالتوصلإلىمبلغيعادل1

من20منناتجيبالفردمنإجماليالدخلالقوميبالعملةالمحليةخلالالشهرالقادم.

وتمسؤالهمأيضاعنالمصدرالرئيسيالذيسيحصلونمنهعلىالتمويل.

ففيالبلدانمرتفعةالدخل،كانتإجابةالمشاركينبقدرتهمعلىجمعالأموالفيالحالاتالطارئةأكبربكثيرمنالدولالنامية 73%مقابل50 %بينمافيالجزائركانتهذهالنسبةمرتفعةنوعامافيحدود62 %مقابل31 % ليستلهمالقدرةعلىجمعالأموالفيالحالاتالطارئة

.ومنبينمنأجابوابأنهيمكنهمالتوصلإلىالأموال،أفادمعظمالمشاركينفيالبلدانمرتفعةالدخلبأنهمسيعتمدونعلىالمدخرات ،فيماأفادمعظمالمشاركينفيالبلدانالناميةبأنهمسيلجأونإلىالأسرةأوالأصدقاءأوسيحصلونعلىأموالمنعملهم .

وفيالجزائر،أفاد41 %منهمبأنهمسيلجأونإلىالأسرةأو الأصدقاء،و27 %بأنهمسيعتمدونعلىالمدخراتو26 % بأنهمسيحصلونعلىأموالمنعملهم

إلىتعزيزوتسهيلوصولكافةفئاتالمجتمعإلىالخدماتالماليةوتمكينهممناستخدامهابالشكلالصحيحالدولةذاتالدخلالمتوسط

الشكلرقم09 :الحصولعلىالأموالفيالحالاتالطارئة

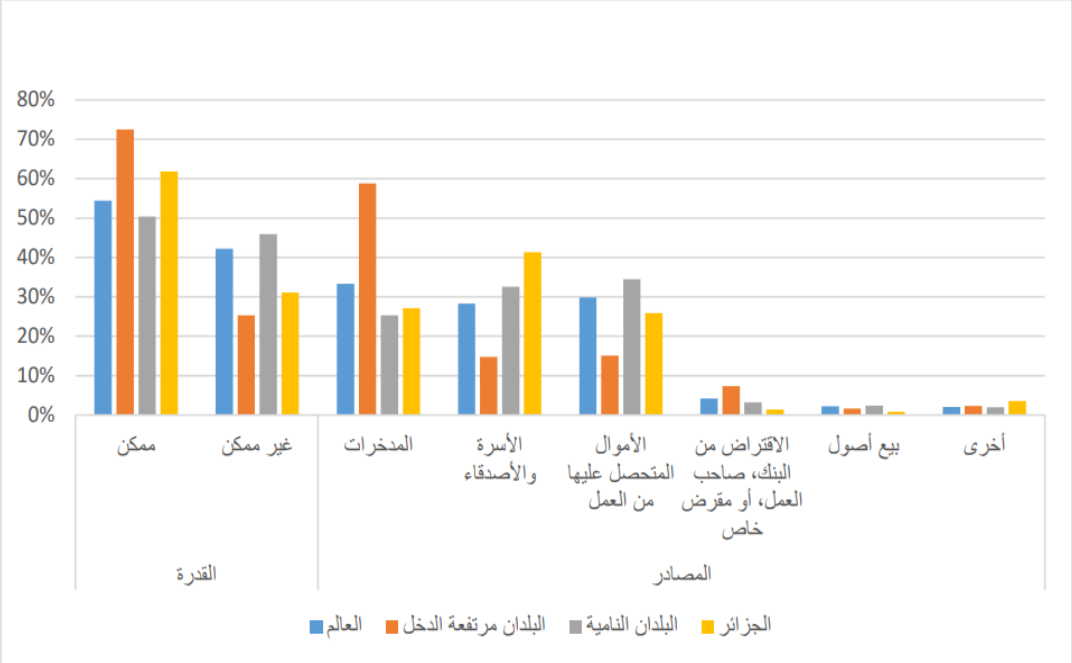

المصدر : بسبععبدالقادروطهراويدومةعلي،مرجعسبقذكره،ص14

ثانيا :تحدياتالشمولالماليفيالجزائر

يعدالقطاعالمصرفيالماليمنالأنشطةالاقتصاديةتأثرابمظاهرالعولمةوبالأخصالشمولالمالي الذيلهعالقةوطيدةبالجهازالمصرفي،أينكانتلهإنعكاساتسلبيةخلالظهورالأزمةالماليةالعالمية2008،واتضحتأثارهعلا بالدولالناميةمنبينهاالجزائر والبعضمنها.[1]

إنمنتداعياتالأزمةالماليةالعالميةإنخفاضالسيولةوبالتاليصعوبةحصولالمؤسساتعلىقروضبنكيةالتمويلإستثماراتهافي الجزائر ؛

- ✓ إرتفاعفيفاتورةالوارداتيرجعإلىزيادةمستوياتالتضخمفيالأسواقالعالميةالتيكانتمنمظاهرهاإرتفاعفيأسعارالموادالزراعيةب40.1%إلخ؛
- ✓ تراجعالدينارالجزائريأمامالييورووالدولاروكذاإنخفاضمداخيلالصادراتفإنالميزانية العمومية لاتستطيعدفعفاتورةالوارداتممايؤديإلىإستنزافالمواردسيما علىالتوازناتالماليةوعلى السياسةالماليةالمنتهجة؛معدلالنموفي2009قدرب2.2 %وهومستويغيركاف لامتصاصالبطالةوتنفيذالبرامجالمسطرةولهذاواجهتالمشاريعالجزائريةعدةصعوبات.

رغمبعضالصعوباتالتيتمذكرهاإلاأنالاقتصادالجزائريلميتأثربطريقةمباشرةبلبطريقةغيرمباشرةمماوجبإتخاذقراراتوالتي تعتبرأحدإفرازاتالشمولالماليينذكرمنها:

- ✓ مصادرإقامةإقتصادجزائريقويمنخلالتشجيعالصادراتخارجالمحروقاتوتنويعمصادرالدخلبحيثيعتمدعلىالقطاعالفلاحيوالسياحيوالخدمات؛
- ✓ تشجيعإنشاءمؤسساتصغيرةومتوسطة؛
- ✓ ضرورةتوفيرالمعلوماتالماليةمنطرفالبنكالمركزيوانتهاجأسلوبالشفافيةلاجتناب

[1] _ كنيدةزوليخة،رمضانيمروة،بوقرةكريمة،**واقعالشمولالماليوتحدياتهفيالجزائر**،ورقةبحثمقدمةضمنفعاليات أعمالالمؤتمرالعلميالدوليحولالهندسةالإداريةللمؤسساتالماليةلتعزيزالشمولالماليكخيارلتحقيقالتنمية المستدامة،كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير،جامعةأحمددراية،أدرار،الجزائر،المنعقديومي24و 25ماي2021، ص103.

المضاربة؛

- ✓ ضرورةتأهيلالاقتصادالجزائريعنطريقالتعاونالعربيخاصةفيمجال الاستثمار.

ثالثا :العواملالمساعدةعلىتعزيزالشمولالماليفيالجزائر.

تقععلىالبنكالمركزيمسؤوليةصياغةإستراتيجيةلتعزيزالشمولالماليباعتبارهالمشرفعلى أعمالالبنوكوالمؤسساتالمالية،فالبنكالمركزيهوالذييمنحالترخيصوالاعتماد،وهوالذييتابعكل للشمول تطوراتالقطاعالماليويحرصعلى سلامته و استقراره،حيثتبرزأهميةوضع إستراتيجيةوطنيةللشمول الماليمنخلال[1]:

_تحديدالمعوقاتالتيتواجهعمليةالتطبيق.

_تحديدسبلوآلياتالمعوقاتوالتحديات؛

_توحيدوأطيرالجهودالمشتركةتحتمظلةوقيادةواحدة؛

_تطويرالبنيةالتحتيةالمالية؛

_إعتمادالتكنولوجياالحديثةفيالتعاملاتالماليةوتحسينبيئةممارسةالأعمال.

_السعيلابتكارآلياتجديدةللادخار،وتقومبتوفيرفرصالاستثمار؛

_تنافسالبنوكيتيحالفرصأمامالعملاءللاختيار،وهذايخلقفرصللحصولعلىالخدماتبتكاليفماليةأقل؛

_خفضالعمولاتعلىالعملاءليكونمنالسهلعلىأصحابالمشاريعالصغيرةالتعاملمعالبنوك.

رابعا :أهمالإجراءاتالتيتبثهابنكالجزائرفيمجالالشمولالمالي.

[1]–كنيدةزوليخة،رمضانيمروة،بوقرةكريمة،مرجعسبقذكره،ص104.

- **أهما لإجراء اتالتيتبنا هابنكالجزائرفيمجالالشمولالمالي**

بناء اعلىتصريحالسيدمحافظبنكالجزائرفياليوما لعربيللشمولالمالي27أبريل2020تحت شعار "نحوبناء تعليميعززالشمولالمالي"،سيمثلالانتقالللمرحلةجديدةلبنكالجزائر ،الذييعتزمتنفيذ العديدمنالإجراء اتالتيتدخلفيإطارالتفكيرفيموضوعالطرائقالعمليةالواجبتنفيذ هافيمسائل الإدماجالمالي،وذلكبالتنسيقمعكلالفا علينفياالساحةالمصرفية[1].

[2]وتتعلقالمرحلةالأولىالمتوخاة،بتعليموتحسيسفئةالشبابخاصة،مبادئوأصولالثقافةالماليةحسبالمعاييرالدوليةالمعتمد ة.

ويحتلهذاالانشغالحاليامكانةمتميزةبينالتدابيرذاتالأولويةالتيتسعىالسلطاتالعموميةوبنكالجزائرلتجسيد هافيأقربالآجا ل.

ولتحقيقهدفبناء ثقافةمصرفيةلدىالشباب،يعملبنكالجزائرعلىوضعإستراتيجيةاتصال ديناميكية موجهةخصوصانحوالبنوكوالمؤسساتالماليةالعاملةبالجزائر ،بغرضإشراكهافيهذ هالمبادرة،خاصةفيمايتعلقببلورةاللو ائحوالإجراء اتالتنظيمية.

وفيهذاالإطار ،ركزتخلالقائيالأولفيفبرايرالماضيمعالبنوكوالمؤسساتالماليةالعاملة،على مسألةالشمولالماليكعنصرأساسيلتنميةالنشاطالمصرفي،وكأداةفعالةللتنميةالاقتصاديةودعوتكل الفا علينإلىالمساهمةالحثيثةفيجهودالتنميةمنخلالالمساهمةبفعاليةفيتمويلالمشاريعالاقتصادية للمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةمنأجلإنجاحالسياسةالجديدةالتيالتزمنابهاوهذايتطلبتجميعوتنسيقكلالجهودالمبذولة.

كماطلبنامنهمتسجيلالشمولالماليكأولويةقصوىفيبرامجهموالتركيزعلىفئةالشبابمنخلالحملاتترويجيةوتحسيسيةتتضمنالتعريفبمختلفالمنتجاتالبنكية،خاصةمنهاذاتالعالقةبالتقنياتالجديدةوالتطبيقاتوالابتكاراتالماليةالمتاحة،لتمكينجميعالمواطنينمنالوصولإلى الخدماتالمصرفيةوالتأقلممعآلياتالتمويل.كمايتوجبعلىكلالبنوكوالمؤسساتالمالية،عدمإغفالطبيعةجغرافيةبلدنا الجزائر ،والقيام بالتاليبتوسيعشبكاتهاإلىكلمناطقالوطنوالتيتعرفالبعضمنهاانعداما فيالخدماتالمالية . وفي

[1]– صفيةيوسفي،حسينمجبري، "**أهميةالشمولالماليفيتحقيقالتنميةالمستدامةفيالجزائر**" ،ورقةبحثمقدمة ضمنفعالياتأعمالالمؤتمرالدوليحولالهندسةالإداريةللمؤسساتالماليةلتعزيز الشمولالماليكخيارلتحقيق

[2]

نفسالسياقيستحسنأنتعملالبنوكعلىدراسةطبيعةالنشاطاتالاقتصاديةالموجودةعلىمستوىكل
المناطقحفييتسنىلهاتوفيرالمنتجاتالتيتستجيبلانشغالاتالمتعاملينوالمواطنينالموجودينهناك.إضافةلكلماتقدم،فقدقامب
نكالجزائربتسطيربرنامجعمليبالتنسيقالمباشرمعوزارةالتربية
الوطنيةلاحياءاليومالعربيللشمولالمالي،ويشملهذاالبرنامجالثريعدةنشاطاتتحسيسيةتقومبها
البنوكوالمؤسساتالماليةالعاملةعنطريقفروعهاعلىمستوىالقطرالوطني،حيثكانمنالمقررأن
تقومبالتواصلالمباشرمعتلاميذالمدارسوالمتوسطاتوالثانوياتوتعريفهمبمختلفالنشاطاتالبنكيةوكذاتبسيطالمفاهيمالما
لية.

وكانمنالمقررأنتستمرهذهالحملةالتحسيسيةطيلةيوم27أفريل2020،غيرأناستفحال
جائحةكورونافيالدونتحقيقبرنامجالنشاطاتالميدانيةالمسطرةلاحياءاليومالعربيللشمولالمالي
ويعملبنكالجزائرعلىإرساءقواعدصلبةلتحقيقشموليماليحقيقي،مستفيدامنتجاربعضالدولالتيحققتتقدمابارزافيهذاالمجال.

وفيهذاالإطارقامبنكالجزائرباتخاذعدةلوائحتنظيميةتهدفإلىتعزيزالشمولالماليوتعميقه
ليستهدفكلفئاتالزبائنوالمتعاملين،ولعلأهماللوائحالتيصدرتعنبنكالجزائرتلكالمؤرخةفي15مارس2020والتيكرستالمعا
ملاتالبنكيةالاسلاميةكأحدروافدتمويلالاقتصادالوطنيوبفتحنافذة
التمويلالاسلاميوماتمثلهمنخدماتمصرفيةثريةومتعددةاستجاببنكالجزائرلمطالبشريحةكبيرةمنالمتعاملين
.ولتأكيدعلىعمقتأطير
المعاملاتالبنكيةالإسلاميةقامبنكالجزائربإصدارنظامتغطيةوضمانالودائعالتيتدخلفيإطارأسلوبالتمويلالمذكور.

وتشجيعالاستعمالالمنتجاتالرقميةأصدربنكالجزائرفينفسالفترةنظامأخرينصعلىمجانية بعضالخدماتالمصرفية
(بطاقةمصرفية،كشفالحسابالسنوي،استعمالالصرافآلي،تزويدالتجاربأجهزةالدفعالالكترونيةالخ .)
وهذاتحفيزللعملاءعلىاستخداموسائلالدفعالغيرنقديةمنجهةودفع
البنوكالعاملةعلىالابتكاروتقديممنتجاتجديدةمسايرةللتطوراتالتكنولوجيامنجهةأخرى.وسيستمربنكالجزائرفيالعملعلىو
ضعآلياتجديدةومبتكرةللوصولإلىمرحلةالشمولالمالي حسبالمعاييرالمتعارفعليهادوليا.

تقييم تجربة الجزائر

لا تزال الجزائر تسجّل إحدى أدنى المستويات في الشمول المالي حيث تسعى الحكومة إلىالتقاط المدخرات الكبيرة غير المصرفية. وقد تم الشروع في إصلاحات لتعزيز هذه الأداة منأجل إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية الجماعية ومكافحة الاستبعاد الماليوالاجتماعي. بالإضافة إلى حقيقة أن شبكة فروع

البنك لا تزال غير مهمة بالنسبة لاحتياجاتالسكان، فإن توزيعها المكاني على كامل الإقليم لا يزال غير متساو، مما يجعل الوصول صعبًا،خاصة بالنسبة للسكان الذين يعانون من البُعد جغرافيا.

خلاصة الفصل الثاني

تعمل الجزائر في السنوات الأخيرة على وضع آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان دمج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار من خلال كتابة الدولة للبيئة والمديرية العامة للبيئة وكذا المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.

حققت الجزائر العديد من الإنجازات المهمة في إطار جهود التنمية المستدامة، وأسفرت عن نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من المجالات، منها محاربة خلال تنفيذ برامج تنموية تستهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الأقل حظاً. و توفير فرص عمل جديدة من خلال مشاريع التنمية المحلية ودعم الأسر الفقيرة عبر برامج مساعدات اجتماعية وتقديم الدعم الغذائي.

التحكم في النمو الديموغرافي وتعزيز دور المرأة في المجتمع عبر برامج تعليمية وتدريبية.وكذا الإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار البيئي وتنظيم منتديات وحوارات وطنية حول القضايا البيئية.

ومن خلال دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر، توصلنا إلى أن الدولة لا تزال بعيدة نوعًا ما عن تحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي. حيث يعاني العديد من المواطنين من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، القروض، والتأمينات. من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر.

تحتاج الجزائر إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي، مثل تبسيط الإجراءات المصرفية، تعزيز التثقيف المالي، وتطوير البنية التحتية المالية في المناطق النائية.

الخاتمة

يُعَدّ الشمول المالي عنصرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والمناطق الريفية، يمكن تقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. تساهم البنية التحتية المالية الشاملة في تمكين الأفراد من الادخار، والاستثمار، والحصول على التمويل اللازم لبدء وتوسيع الأعمال التجارية.

علاوة على ذلك، يُساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تعزيز ثقافة الادخار وزيادة الشفافية في التعاملات المالية. هذا يسهم في تقليل المخاطر المالية وزيادة الثقة في النظام المالي. كما أن الابتكار في التكنولوجيا المالية (FinTech) يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكبر وأكثر كفاءة.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب على الجزائر تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة تدعم الشمول المالي، بما في ذلك تحسين البنية التحتية المالية، وتعزيز التعليم المالي، وتطوير التشريعات التي تدعم الابتكار المالي. من خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكن للجزائر أن تحقق تقدمًا ملموسًا نحو التنمية المستدامة، مما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة ومستوى الرفاهية لجميع المواطنين.

اولا: اختبار الفرضيات

❖ بينت الدراسة أن الشمول المالي ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية حيث حظي باهتمام متزايد من صناع القرار وذلك لأنه يعمل على مواجهة الفقر ويقلل من حدة البطالة،وفي هذا السياق يسعى الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية للأفراد بأقل سعر وأقل جهد كما أنه يمكن جميع شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية،**وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

❖ أشارت الدراسة إلى أن الشمول المالي يلعب دورا هاما في التأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما انه يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، **وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.**

❖ أكدت الدراسة **على صحة الفرضية الثالثة** حيث بينت الدراسة أن تجربة الجزائر في مجال الشمول المالي غير ناجحة بالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال ،وعلى الرغم أيضا من بعض النتائج الايجابية المحققة وذلك التطور التقني الحادث و المؤثر وعلى أهميته إلا أنه لم يؤدي حتى الآن إلى تحقيق ذلك التحسن و التقدم والتوقع، فالواقع العملي لدعم و تعزيز الشمول المالي يعكس حقيقة وجود الكثير من المعوقات الحادة من عدم تحقيق المستوى المطلوب والمستهدف من الشمول المالي .

ثانيا:نتائج الدراسة

✓ الشمول المالي يحظى باهتمام كبير من الدول لنشر الخدمات المالية بكفاءة كما ان له تأثير كبير على المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

✓ يساهم في الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية.

✓ تمتلك الجزائر كل أسباب تحقيق الشمول المالي غير أن، ضعف المنافسة المالية وغياب التكافؤ بين الجنسين يضعف الشمول المالي، فالجزائريون يفتقرون للحسابات المصرفية بسبب قلة الأموال، وارتفاع التكلفة، وبعد المسافة ونقص الثقة في النظام المالي.

✓ الشمول المالي يعبر عن توفر وتوسع الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وتطورت فكرة الشمول المالي لتشمل أبعاد متعددة مثل سهولة الوصول للتمويل، والاستدامة المالية، والمنافسة بين مقدمي الخدمات المالية. كانت القياسات التقليدية تتمثل في نسبة المستخدمين للبنوك وحجم الودائع والقروض، لكن الآن هناك اهتمام بتقديم خدمات متنوعة مثل الادخار والاقتراض والتأمين وغيرهاله ثلاث ابعاد رئيسية الوصول، الاستخدام، الجودة.

- ✓ الشمول المالي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال دمج الأفراد غير المتعاملين مع البنوك في النظام المالي الرسمي، مما يعزز القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية وتقليل المخاطر المالية .
- ✓ تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تمكين الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، يمكن للشمول المالي أن يعزز الابتكار والنمو الاقتصادي ويساعد في خلق فرص عمل جديدة .
- ✓ تعتبر المؤسسات الاقتصادية أحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكنها تقديم خدمات مالية متنوعة تدعم الشمول المالي وتساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.
- ✓ رغم الفوائد المتعددة، يواجه الشمول المالي في الجزائر تحديات مثل نقص الوعي المالي، وعدم توفر البنية التحتية المالية المناسبة في بعض المناطق الريفية والنائية. ومع ذلك، توجد فرص كبيرة لتعزيز الشمول المالي من خلال تبني التقنيات المالية الحديثة وزيادة التوعية بأهمية الخدمات المالية.

ثالثـــــا: الاقتراحات

على ضوء هذه الدراسة تم وضع مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:

- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي كجزء من الإصلاح المصرفي تهدف إلى توحيد الجهود والمبادرات تحت مظلة واحدة لتعزيز الوعي المالي وتمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وحماية المستهلك المالي.

- تعزيز دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي وأهمية الشمول المالي،والعمل على الاستفادة من التطورات الحديثة في الخدمات المالية والتنظيمات الرقابية المتعلقة بها، بالإضافة إلى دور المؤسسات الرقابية في تعزيز الشمول المالي وزيادة الوعي بالخدمات المالية.
- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في الشمول المالي واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات مالية مبتكرة ومربحة.
- توفير بيئة تشريعية وقانونية ونشر الثقافة المالية لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- إبراز أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامةمع دراسة مستوى الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الحضرية والريفية.

- تقييم دور البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق الشمول المالي وتحليل العوائق القانونية والتنظيمية.دراسة التحديات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على استخدام الخدمات المالية.
- تعزيز الشمول المالي من خلال دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية مع اقتراح سياسات حكومية لتعزيز الشمول المالي.
- دراسة تأثير الشمول المالي على النساء والشباب في الجزائرو كذا تقييم تأثير الشمول المالي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحليل كيف يساهم الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
- مقارنة بين تجارب الدول الناجحة في تحقيق الشمول المالي وإمكانية تطبيقها في الجزائر مع دراسة دور المؤسسات الدولية في دعم الشمول المالي في الجزائر.
- دور الحملات التوعوية في تعزيز الوعي المالي بين المواطنين وتقييم برامج التثقيف المالي الموجودة واقتراح تحسينات و دراسة تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.
- تحليل مساهمة الشركات الخاصة في تعزيز الشمول المالي و دراسة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الشمول المالي.

رابعـــــا: افاق الدراسة

لقد ارتبط الموضوع بدراسة الشمول المالي واثره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ونظرا لتشعب الموضوع واتساعه فقد ظهرت من خلال بحثنا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بموضوع الشمول المالي والتنمية المستدامة والجدير المواصلة البحث فيه خاصة وان هذا المجال مزال خصبا وواعدا لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية،و نذكر على سبيل المثال موضوع البحث في :

_دور الشمول المالي في تحقيق الاستثمار في الجزائر.

_مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزالشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

/المراجع باللغة العربية

- **الكتـــــب:**

1) أحمد عبد الفتاح ناجي،"التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2013.
2) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر2013.
3) قادري محمد الطاهر،" التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق"، مكتبة حسن العصرية ، بيروت، لبنان، 2013.

- **المذكرات و الاطروحات:**

1) بن ساسي سهير ،بوطبخ نجود، دور الصناعة التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.

2) بن ساسي سهير ،بوطبخ نجود، دور الصناعة التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020.

3) زرنوح ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، دراسة تقييمية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر، ،2006،

4) العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ،2011/2010.

5) مليسة طهير، أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر –دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات أم البواقي–مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

- **ملتقيـــــات:**

1) أسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق، الملتقى الدولي الثاني،باجة تونس،26-27 ،أفريل 2012 .

2) بسبع عبد القادر طهراوي و دومة علي، واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤتمر العالمي للشمول المالي 2017،المؤتمر العالمي الدولي الثاني: التحويل الرقمي و اثاره على التنمية المسدامة، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا،2021.

3) بسبع عبد القادر، طهراوي دومة علي ، " واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي" ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول التحول الرقمي و أثره على التنمية المستدامة ، كلية الإدارة والاقتصاد و نظم المعلومات ، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا ، مصر.

4) شراف براهيمي،" التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها"،ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الخامس، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008 .

5) فتيحة قشور، عبد القادر سوفي، "دور الوقف في التنمية المستدامة"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة ،الجزائر، يومي 20-21 ماي 2013.

6) صفية يوسفي ،حسين مجبري ، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات أعمال المؤتمر الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة.

7) كنيدة زوليخة، رمضاني مروة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي و تحدياته في الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية ،أدرار، الجزائر، المنعقد يومي 24 و 25 ماي 2021.

8) محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة المطهرة، الندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، 2007 .

9) ناجية صالحي، فتيحة مختاش، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال2001_2014 ،الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس2013، جامعة سطيف، الجزائر.

[10] نبيل بهاوري، عيماد معوشي، "الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019 .

11) يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب،– مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2019.

- **المجـــلات:**

1) أسماء سفاري وأسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على إستقرار القطاع المصرفي : دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي"خزارتك"، المجلد 11، العدد01 ،2021.

2) أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة(اجزائر،تونس،المغرب)،المجلد10،العدد 03،سبتمبر 2018.

3) بدر شحدة حمدان، ماجد أبودية، "أثر الإشتمال المالي على التنمية الإقتصادية في فلسطين" ، مجلة الإقتصاد والمالية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 04، العدد 02،2018.

4) بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 04، ديسمبر2008

5) بوشنقير ايمان، شبيرة بوعلام عمار، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

6) بوقرة إيمان، واقع وآفاق الشمول المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02 ، 2018.

7) خنشول دنيا، مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 5 ،العدد 1 ، جوان2018. المصدر: جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد04، العدد 02، الجزائر،2021،

8) ريدة ديب، سليمان مهنا، مجلة دمشق للهندسة التخطيط من أجل التنمية المستدامة،مجلد رقم 25، العدد 01، 2009.

9) ريدة ديب، سليمان مهنا، مجلة دمشق للهندسة التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلد 25، العدد الأول ،2009.

10) زرمان كريم،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي"، مجلة أبحاث إقتصادية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ،العدد 07، جوان 2010.

11) عثمان محمد غنيم، ماجدة ابوزنط، إشكالية التنمية المستدامة، مجلة علمية، جامعة الأردن، المجلد 35 .

12) مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26 ، جامعة البليدة ، الجزائر،جوان 2010.

- **التـقـارير:**

1) قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي Global Findex Data base

2) البرنامج التكميلي لدعم النمو ، مجلس الامة، أفريل 2005.

3) الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة،2011.

4) : جيك هيس وسنية أنصار و آخرون ، قاعدة بيانات الشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية، مجموعة البنك الدولي ،2017.

5) Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 , www.ons.dz, Date deConsultation 28/02/2015.

- **المواقع الالكترونية:**

https://www.google.com/urll=https://elearning.centre-univ-mila.dz/a2024

https://www.google.com/urll=https://elearning.centre-univ mila.dz/a2024 http://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pdf[1] –CGAP; White Paper; Oct; 2011.

- **مراجع أجنبية:**

1) OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013.
2) The world Bank (2014.P21) « Global financial Development : Financial Inclusion
3) World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion. Instituteof International Finance, 2015, Financial Inclusion: A Financial IndustryPerspective8)

- **أيـــــات قرانية:**

1) سورة الأعراف، الآية55
2) سورة القصص، الآية77 .